

۳۴۴  
۲



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



السلطان المظفر  
الملك شاه قاجار

بِحَمْدِ اللَّهِ  
 وَنِعْمَتِهِ  
 تَفَافِيهِ وَقَائِدِ لَطِيفِهِ  
 فِي عَهْدِهِ لَيْسَ مَهْدٌ  
 خَيْرٌ كَيْسَانِ أَعْلَى مِنْ مَهْدِهِ  
 شَهْنَاءِ الْبَرِّ السُّلْطَانِ السُّلْطَانِ  
 السُّلْطَانِ وَالْخَاقَانِ الْخَاقَانِ  
 خَلْدُ اللَّهِ مُلْكُهُ وَابْدُ جِسْمِهِ أَبَدُ عِشَةِ الْوَحْدَةِ  
 نَابِ مَبَانِي خَيْرٍ وَبَشِيرٍ كَانَ مَبْرُورِ خَيْرِ  
 أَحَدٍ أَوْ كَرَامٍ جَدَارٍ فَعِظَمِ الْعِزِّ أَقَا  
 مِيزَا أَحْمَدِ شَامِ السُّلْطَانِ الْمَوْدِيِّ  
 وَالِدِ الْمَوْدِيِّ  
 حَكِيمِ طَمَعٍ فَحْلِي كَرِيمِ  
 كَرَامَتِهِ مَرْيَمِ  
 السُّلْطَانِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 فِي قَاعِ عَدْنٍ مِنْ الْجَنَّاتِ  
 عَلَى الْأَنْهَارِ وَفِيهَا  
 عَنْ الْيَمِينِ وَفِيهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَامِ الْغُيُوبِ الشَّارِفِ بَفَضْلِهِ الْعَبِيدِ  
 الْخَائِفِينَ بِذِلَّةِ الذُّنُوبِ مِنْ عِلْمِ الْبَرِّ زَيْدُ اللَّهِ  
 النَّبِيِّ بَفَضْلِهِ الشَّارِفِ فِي حَبْرِهِ تَصَلُّوهُ وَكَأَنَّ  
 فِي مَلَكُوتِهِ حَبْرُهُ الْمَجْلَى لِلْعَبْدِ الْبَشْعَةِ الْوَبَاءِ  
 الْمَطْهَرِ نَفْسُهُ الْإِقْوَامِيْنَ بِالْبَيْتِ الْجَامِعِ فِي كُلِّ  
 وَفِي الْقُدْسِ رُسُلُهُ وَفِي كُلِّ فِطْرَةٍ مُرَبِّهَا الْحَمْدُ  
 الْفَائِزُ بِوَجْهِهِ وَالسَّلَامُ عَلَى الشَّمْسِ الظَّاهِرِ  
 مُحَمَّدٍ وَأَوْلَادِهِ الطَّاهِرِينَ وَاللَّهُ عَلَى أَعْدَائِهِمُ  
 أَجَعَزُ مِنْ أَنْ يَقُولَ الضَّعِيفُ الْخَائِفُ



جمال الدين محمد بن غلام رضا الشيرازي

الكرما غامله الله بظلمه التي كنت

في سنين ضاربه في غيرة الهزيمة من الفرو

اختيار السفر من السفر الى ناحية مولاي

علي بن ابي طالب صلوات الله عليه الى

ان من الله على المؤمنين في هذه الاحوال

للعادل وللاضيق والاعمال الخيال

الى ان تشرفت بزيارة بضعة الرسول ص

وفرة عين النبوة الطاهرة المطهرة

بنت الامام موسى بن جعفر عليه السلام

ورأيت حر الصيف كحد السيف في هذه

هذا هو محمد بن غلام رضا الشيرازي





الصنفان كيف ينسلك المشاهد والعرض  
 خصوصاً مع ما به من قدیم الزمان الى  
 هذه الاوان من قوة الضعيف وضعف القوة  
 فتوقفت بائناً في ظل جوار هذه القبة و  
 اشتغلت بتحقيق المسئلة الدنيئة و  
 نفي القاعده الرشيقه حتمل  
 الافعال والامور على الصريح والاصح وفقد  
 الله وابناك للواظبة عليه فزعمادعا سوء  
 بعض اعمال بعض بعضاً الى الهام بعض  
 المعصوا اذ يالهم عن الشين وهذه الرسالة  
 في الحقيقة بين لما اجهلناه وتغير لما



في الرسالة الحمد لله المنعقبه بها الملمر  
فيها بما فوق الصنعة الملمرة في التصديق المنيف  
الشابق استل لاصولنا ما تجاوزت بهلثنا  
شجنا العلامة الانصاف قدس الله وسره  
من كلمات المعاصرين ولا يخفى على الوكي  
البصير من ان <sup>انشاء</sup> هذه القاعدة الى جميع طبقات  
والعوالم من السالكين والتملك والسياسة  
والرواينة والفقه وجميع ذلك واسأل الله  
تعالى ان يجعله عتق في شدة و  
شعباً ليوم وفري ونافعي

قاعدة





هل يجب حمل الشيء على الصحيح لا وإنما أضفنا  
 قولنا الحمل إلى الشيء وهو من جملة الأمور  
 العامة دون خصوص فعل المسلم ودون كفعلة  
 ولو من دون إضافته إلى المسلم لا عيبه بالبحر  
 من الفعل لبرئانه إلى الاعتناء بالواجب والأعرا  
 القائم بها والأقوال والاعتناء بالآثار إذا  
 شويح في أحد الفعل وأخذ بغير المعنى الظاهر فيه  
 من كونه مقابلاً للقول بأن يجعل القول غنياً  
 أيضاً من جملة الأفعال القائمة باللسان والقلب  
 لكن هذا يدفع خروج خصوص القول والاعتناء  
 ولا يعم الصفة الاعتناء وغيرها لا يطلق عليه



صحة الفعل بوجه وهكذا مما يرجع الى خصوص  
 المسئلة للتعريف لما يرجع الى الاستقفا بطبقا لهم  
 المختلفة وبالحالة لا بد من رسم متقدما الى  
 صحيح كل شيء في حد ذاته كاملا وثامنا وفاسدا  
 ناقصا وفاسدا فاذا كان لشيء خاصته واحد  
 او خواص كل واحد رتبة الاخرى من واولو  
 وكان واجدا له او لها فهو صحيح والا ففاسدا  
 كان لشيء خواص كثيرة فمع الاولوية لبعضها  
 الاخرى الانضمام بالصحة والفساد الواحدان  
 فهذا البعض فان هذه الاولوية توجب انصرف  
 صحة هذا الشيء الى واحد هذا البعض ولو مع

في العلم بالحق  
 في العلم بالحق



فقد ان غيره ولذا لا تعد الجارية فاقصدها  
حرف جزء مقدر رابعة من احد جملها **الثاني**  
الشك في الصحة وقسائه اما مستند بعرض  
العارض مع سبب العلم بلحاظ الامر في قولنا  
ويرتب عليه ثاره استصحابا واما بنحو وجوه  
من اول الامر فلا استصحابا لانه من باب ترجيح  
الحادث بالاصل وبالحكمة لئلا يستحاجب  
الى الصحة والقياسا مساوية وليس من مرجحات  
جانبا للصحة والقياسا فقد يرتفع رتبة يدل على  
صحة الشيء بعض امور غير كالغلبة فاننا اذا  
شككنا في سماعه لم يرد الخار **الثالث** فيكم بوجوهها

**الكتاب الثاني**  
**المفصل الثاني**  
في افتقار تباين  
انطلاقنا في ما ذكرناه من  
عقد اقتضا الاصل شيئا  
الصحة والقياسا واما ما  
بينهم من ان الاصل الا  
في العبادات والمعاملات  
التي لا تملكها الا في  
ذلك الى ان صحة الشيء  
في مسو بالعدل  
مع فرضنا لا يثبت  
الصحة مع عدم كمال  
بشرط الاصل في الحكم

بشرط الاصل في الحكم  
بشرط الاصل في الحكم  
بشرط الاصل في الحكم



ولو منع عدم العلم بها في زمان أصلا لغلبيته  
 الوجود والدليل على حجة بناء العقلا الممنوع  
 عند الشارع وكما لطبيعة الاصلية والظن  
 الاولية فيها اذا سمع من أحد خبره فاعلم انه كان  
 وصاف مع عدم ثبوت غاها الى الكذب من حيث  
 منفعته او دفع مضرة فان اغراض كل طبيعة  
 لو خلت وطبعتها عن الفصح هيئتنا الى الحمل على  
 الصحة ومع ذلك يكون الشك بدو تاو الا فبعد  
 الملاحظة في ذلك نطمئن <sup>بأنفس</sup> بالصحة ولأنه حقائق  
 في قوله ولخياره لان الطبيعة الاصلية لا تنزف  
 غايتها عليها من الاستقامات فطرها الله



الثالث  
في القدر

عليها الا لصاوف هو مقتو الثالثة  
ان عمالا يمكن الا يتباين فيه وجوا صلاح ما  
هو المفقد من سوء الظن بكل من دخل في رتبة  
الاسلام حيث انه يؤد الى الاضال الدينية  
والصفاء الذميمة كالخسد والشحناء والاضال  
ذلك مما يجب تنزيه النفس عنها وتبعيدها عن  
ناجيتها بحكم العقل القطع ودنيا ينتهي هذه  
كلها الى الظلم ونظورا انه مضافا الى الادلة  
القاطعة من الكتاب والسنة على هذا والكلام  
في الوجوب الشرعي المولوي الارشادي قمع عند  
مرتب عقاب على المخالفة مع قطع النظر عما



كتاب الفقه

يترتب من المفاسد امر آخر ولستنا بضد اذا  
 نمشدهذا المقدم ففصول فداشدلوا  
 على وجوب الحمل بالادلة الادبغة اما الكتاب  
 ففوله ثلثا او فوا بالعفو فانه تعالى امر بالوفاء  
 بمصد العقد وهو بيع مشكوك الفضا والصحة  
 ونوهم عدم جواز الاستدلال به الا على وجوب  
 الوفاء بالعفو واثبات لزومها الا ما خرج  
 جوازه كالحب بدليل حيث ان من المضاد  
 العرفية ما هو فاسد عند اشاع ولا معنى  
 لا لزامه بالالزام به لانه في معنى الالزام بالا  
 بالمفاسد فاسد فاننا لنكشف الصحة من نفس

كتاب الفقه  
 في البيع والشراء  
 من كتاب



هذه الآية ولو كانت ظاهرة مع عدمها  
وأما والمعاني من التبعيد بهذا الأمر أصلاً بل  
لابأس بما يجابه إلا التزام معكوا الفسأ إذا أفضأ  
للحكمة في موقع خاص فإن قلت لا معنى  
للفاسد إلا ما لا يرتب عليه إلا تركه  
منه فمع الزامه بترتيب الإثبات ليس إلا صحيحاً  
قضاء للمقابل بينهما قلت عرضنا من ألفاظ  
هو مجبأ قضاة الذاتي والربط لتقرر الأمر  
ولو مع عدم الفعلية والثبات فإلا هذا  
لكن لا يخفى أنه لا يتم عموم دعوى وجوب الحمل  
على الصفة فإن الآية لا تدل إلا على خصوص



العقود في المقامات فضل عن غيرها  
 ودعوى عدم القول بالفضل في غايه الوهم وليغ  
 لا يقال لا يجوز التمسك بالعام في الشبهات  
 المصدقة لاننا نقول ان ما نحن فيه ليس من  
 هذا الباب ان المفروض صدق العقد على  
 مشكوك الحال نعم اذا اصر اكرام العلماء ثم  
 شك في ديانته منهم ام لا لا يجوز التمسك  
 بالعام واثبات وجوب اكرامه لا يفتقر على  
 كونه من العلماء والمفروض الشك فيه ومما  
 استدل به ايضا قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم  
 بينكم بالباطل الا ان تكون مجاورة عن يمين

في امرائكم



بنفريق كل ما صد عليه من تجارة عن تواضع  
 بجواز كل المال من سكا به ولو مع الشك في الصحة  
 لبعض الجيوشات فيه مضاً الى ما ينشئ من  
 الاختصاص عن المدعى بل هذه اخضر مورد ما ينشئ  
 السانفة ايضا حيث انها كانت نعم غير ما ينشئ  
 بالاموال من العهود ايضا بخلافها هذا بناء  
 على كون التجارة بمعنى اللغوي المظاهر فيه هو  
 البيع والشراء والا لو كان معناها مطلقاً لا  
 تكون بالنسبة الى الاثنية الشانفة اعم من وجه  
 كما هو الحال على نقد صرف قوله تعالى عن تواضع  
 عن الوصفية للتجارة كما لا يخفى انها وارده



مورد حكم اخر فان المقصود حصر الحلال في البناء  
 والراضة ونفي الغير لا نعيم فاما يحصل منها بمجرد  
 الاسم وايضا قوله تعالى وقولوا للناس حسنا  
**قال** شيخنا الانصاري طيب الله ربه كثر في  
 في الرضا قل فيها قوله تعالى وقولوا للناس حسنا  
 بناء على تفسيرهما عن الكل في من قوله عم لا  
 تقولوا الا خيرا حتى تعلموا ما هو ولعل مبناه  
 على ارادة الظن والاعتقاد من القول شيئا  
 الوحيد الخراساني يعلقه ما هذه عبثا  
 فربما لا سند على نقد ارادة الظن والاعتقاد  
 من القول انه حيث كان الاعتقاد من الاله

في قوله تعالى  
 وقولوا للناس حسنا



لم تكن بنفسها قابلة للخطاب بخبرها أو بما فيها من  
غير مفيد فلم يكن بد من صرا الأمر المتعلق به  
إلى توثيق آثاره من حيث على حسن أفعال الناس  
حين الاعتقاد به ولا إحصاء لأصناف الأمر إلى ما  
كان بالاختيار من مفيد مائة فائدة غالباً <sup>محصل</sup>  
فهر استقى **أقول** نفساً ذكره من <sup>ل</sup> حصول  
الظن فها غالباً توثيق على زيادة التوثيق عن  
المقدّم ما المفدود به فيما كانت مقدوره المسماة  
فيه مسلمة إلا أن ما ذكره من الحمل أيضاً لا يغني  
عن المسامحة والنجو فالأول كما فعل في ذلك كافر  
أعاده بمعناه الحقيقي على أنه لو كان القول بمف



الظن لكان في الناس يد لا للناس ولا منافاة  
 بين كون القول بمعنا الحقيقة ونفسه في الكفا  
 والمغنى والله العالم انه لا شكوا في مقام من الأول  
 والمثبات ذات مطلعا إلا بالخبر والصلاح  
 والامتناع عن غير المعلوم إلا اذا تعلموا الحقيقة  
 الامو فيكون التكلم بها لكن الامتناع ان خلا  
 فانه يدل على محرم هو التكلم في حق الغير  
 وفي التهمة عنه لكنه غير مبنية على محرم  
 حيث ان هذا كبحضرات الآثار الاخيرة لا  
 على لزوم الامتناع من غير المعلوم في حق الغير  
 فلما اولسنا انا وبنائوا الوحيه وقد صارت



هذا من الواضحات ومثل هذه في الدلالة  
 على غير المقصود وعدم الدلالة عليه قوله تعالى  
 اجنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم قال  
 شيخنا الانصاري قداه في المقام ما هذا لفظه  
 فان ظن السوء اثم والا لم يكن شيء من الظن اثما  
 اثنى غرضه في تحريم القريب الا يمكن القول باختصاص  
 ذلك بسوء الظن بالله وانذاره وكبته وسيله  
 المعصومين عن الشين واما السنه فمما مر  
 الكافي عن امير المؤمنين عليه السلام وضع المرحك  
 على حسنه حتى ياتي بك ما يقبل بك عنه ولا  
 تظن بكلمه خرجت من اخيك سوء وانك تجد

في الاستدلال  
 بالسنه



لما في الخبر سبيل لا يفر بينه ما اذا وجب حمل على  
الاحسن فيما اذا دار الامر بينه وبين الحسن فبما  
اذا دار الامر بين الحسن والقيح بالاولوية <sup>ل</sup>ما  
شجنا فانه مجيبا عن هذا وما له انه لا يرد  
الا على وجوه ثلثة فعل المسلم عن القبيح وحمله على  
الحسن عنده وليس لازمه ترتيبا الى الوضعية <sup>ق</sup>  
بحصول مع جملة بالفساد فلا يلزم الاثار نعم  
قد يكون لازمه الاثار اكثر ويضم ما ملته بين  
الروية وغيرها **فقول** انه ليس بقصد  
بيننا ما زاد على وجوه ثلثة فعله عن القبيح وهو  
امر غير الحسن المنزلة عليه الاثار وهذا ما فهمنا

فصل فی بیان



من عبادته في الرسائل لكثير ما فهم  
 الاستناد اليها لا يستنبطه كما في بحر الفوائد  
 فراجع اليها **أقول** لولا مرتبة السببان  
 مضافا الى قوله في الذيل ولا نطق الخ لما كان  
 لما ذكره فذو حياض لا حشا ان حصل لفعل يعق  
 مطلق هو المرتبة عليه ثارده من الشك كلف  
 والوضعية كما سبق مضافا الى انه لم يقل احد  
 بوجوب العمل على الاحسن مع دور الامر بينه  
 بين الحسن وجهه على مجرد وجد الوصف لحاز  
 وهو لهم ان فعل التفضيل قد يجر اليه مجرد الانشاء  
 بالمسند لا ينافيه لكن مع ما ذكره لا يعمل كيعبر



لاخبار والاخر والآيات الشافية الا ما ذكر  
 الا لو كنا وفوله صنع امر حبيبك على احسنه  
 لكنا نبيع عليا و السلام اذا رد وكلامه  
 ويمنحني اخره غير واجب لورد والشم قال  
 في بحر الفوائد ومقام الاشكال على ما ذكرنا  
 من وجوب السلام فان هذا لفظ ضالة  
 الصيغة لا تقتضي الا الحكم برئيتا والصحة على  
 الفعل بعنوانه الذي صام موضعا لا تار بعد  
 القطع بصدقه معنونا بالعنوان المذكور <sup>والمعلوم</sup>  
 صدقه من المسلم في الفرض مجررا لكلامه السلام  
 فيجب نفي ثبوت كلام الصريح لو كان له اثر لا

الاشكال  
 في اشكال  
 والذات عينه



اثبات كونه سلافاً محتجاً بحججه على السامع  
 الذي نوحى إليه الكلام إليه انتهى وقريب منه مكان  
 تعليقه الفاضل المبين في موسى ولا يخفى عليه  
 ووروده ضرورة أن الكلام والسلام متحدان  
 في حقيقة وجوداً ولا معنى لقوله صنع امرئيك  
 على أحسنه الأضغ كلامه المرددين السلم  
 والشم على السلام ومنها رواية محمد بن  
 الفضل أنه قال له الصادق ع بما عهدك  
 سمعك وبصر عن أهلك فان شهد عندك  
 خمساً وثلاثاً أنه قال وقال له أقله فصلى  
 وكذبهم قد أخذ شيخنا في الرسالة النص

بعد  
 التمسك  
 في  
 الحديث  
 في  
 الحديث



بمعنى التصديق المخبري والخبري كليهما والتكذيب  
 تكذيب الخبري بلحاظ ان تكذيبهم المخبري مستلزم  
 لزجج المروج وقد ورد عليه ان هذا بناء في  
 ما سبق منه في اول كلامه في نوجب هذه  
 الاخبار من ان المراد الحمل على الحسن عند الفا  
 ومعنى ذلك التصديق المخبري مضافا الى ان  
 هذا الحمل كونه ما فر من زجج المروج مع انه  
 مستلزم للتفكيك بين الصد والكذب  
 اخذ الاعتقاد والواقع كليهما في الاول دون  
 الثاني وهو خلاف الظاهر وقد اجاب  
 المحققين من القاضين بما اعلمه لا ينف بالدفع





ويعمل الا نسب لدفع القول بان العمل على المطالب  
 لا يغفل الفاعل وان كان بدفع سؤال الظن بالمرء  
 عنه جملة من الاخبار الا ان يلحق اللفظ الصل  
 الواقع في هذا الخبر لا مانع من جملة على معناه  
 الحقيقة واحدا الواقع فيه لو قلنا انه معبر  
 غاية الامر انه يرد عليه ان هذا كونه ما فر  
 وهو مدفوع بالمنع فلهل وهو جبر الفاسد  
 او جبر المرجوح في المسامحة يعني مسألة  
 التفكيك بين الصل والكذب لا محذور فيه  
 حيث ان كذبهم ظاهر او اذ ما ملازم لسوء  
 الظن بهم وهو مشهور عنه وظاهر ان كتاب



خلاف ظاهر في كلمة لا يوجب لنسب إلى العنبر

وقد خصص الرواية بما

إذا لم يحصل من قولهم القطع وهو تمام نعم إذا

كان المراد من التصديق المجري لا منافاة بين كنههم

نصوة القطع بصلاتهم اجتنابا لا يتحقق

خصص الرواية بما دل على قبول الشهادة

الشهادتين الساعى قول لا يتحقق على مخرجه

ذهنته عن بعضا قبل ان يقال انه لا مقصود

لهم الاكمال بالبالغة والتاكيد في فعل المسد

منه فنظر في الحقيقة إلى كيفية علاج

التعارض بين قولهم وغير اصله فان امثال

النسب إلى العنبر

تحقيق الحق  
عن الزمان



هذه في الحوادث غير متناهية فانك تقول  
زيد صانع في قوله ولو كان على خلافه لم  
صاف عادله ولو لا ذلك لما كان معه لكثير  
السمع البصر وغيرهما من المحسوسات وهي من  
افعال السبعيات وحمل ذلك على نكته بالسمع  
والبصر فيما بينهما من ظواهر بعض الافعال كقصد  
النشوة اذا رآه في مجلس الشرب كما فعله بعضهم  
ظاهرا فان الحمل على الشدوى ليس نكته بالبصر  
اصلا وهذا ايضا غير ما ذكرنا اجازة في  
شئ منها دلالة على المطلوب وقد يؤيد جملا  
هذه الطوائف على ما سبق من غير ما ظن



بكلا شفه بحيث يتم كل نقاش في مورد النزاع  
 والدعوى مع عدم مساعدة أصل غير المدعى الصخر  
 لكن الأمر في أغلب الموارد مردون نامل كذلك  
 أما العقل فيمكن تفرقه بوجه الأول  
 غلبه الوجوه قال كما شفا الغطاء على ما حكم  
 عنان الأصل فيما خلفه الله من الأعيان من غير  
 وجوه حره أو غير حره أصحته بمعنى أنها تكون  
 على نحو ما غلبت عليه حقيقة ما من التماثل في المذاق  
 وعدم في الصفات انتهى <sup>النقص</sup> هذا الاختصاص بالصحة  
 الاعيانية بل يتم صحة الأفعال أيضا فصح القول  
 صدقوا لطيفه مجولة لو خلت وطبعها عليه

في الاستدلال  
 في الاستدلال  
 في الاستدلال



الكفاية بما شره بعض الكلفين وكعد  
 نعال الفضل بهذه الاولاد الاكبر بالنسبة الى  
 ما فعله صوة في زمن الجوة فلامد من جهة كظرو  
 الحاصل من احنا الصفة ووجبوا العمل على  
 هذا مضى الى السلازم عدم حجتها تقصر عن  
 الشارح من جعل الحكم في بعض المقامات كما  
 في شرح صلوته الجاعة الثالثة الخرج  
 الرابع الاستفراء فان المتبع في المواد  
 بحدان الشارح قد عثر هذا الاصل في كثير  
 من المواد ينبغي ان يكون محلا للتراع احد من العلماء  
 في شئ من هذه المواد الخاضعة لاختلاف نظرنا

في التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير

في التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير





الاعمال الجارية في دار الدنيا

الامور طند الامر المعظم المهتم به في جميع الامور  
بغير بؤس استفاد من تفرج ليل الاستدراك  
قد علم الجاهل من التفرج والاول في ضمن التفرج  
فانه لا حجة في الظن الحاصل من الغلبة الا  
اذا كان في اعلا درجة القوة بحيث يعبد في حذر  
القطع في عاداتهم وهذا لا يتم جميع الموارد  
المختلف فيها جريا هذا الاصل وعدا واما التكا  
فيه انا منع عدم كفاية ما جعله الشارع  
حجة لنا بالظنون الخاصة لنفع المحدث واما  
في امور المعاش فلحجة الاصول الخاصة الجارية  
باختلاف الموارد من اليد والسوق والبيت



وامثالها وأما في المعاد فلم تحقق الإجماع في  
 المواضع الكثيرة بحيث لا يلزم من ذلك العمل بهذا <sup>الصل</sup>  
 في غيرها محذور ودعوى عدم القول بالفضل  
 بين أمور المعاش بعضها بالسبب في بعضها  
 وأما المعاد فهو ممتنع وقد ظهر الجواب من سابق القول  
 أيضا وهنا ينبغي أن يذكر العرض لها الأول  
 ذيل الثاني المحققين به أنه لا يمنع إجماع الصالحين  
 في العفو الأبعد لعلم بكالاتها وظلالها  
 غيرها وقد تم شئنا الانصاف في رفع أعلامه  
 إلى بيان والدينا عده النظر أنه لا يفتح أمثالهم  
 المستند في هذا الأصل قوله نعم أو فوا بالعفو

عذ  
 بالفا  
 في جو التمسك  
 مع عدم العلم  
 ان  
 بتحقيق اركان  
 العقد الحلة





واما غير من الادلة المستدكية في العفو كغيرها  
 فعلى الاول الامر ثم تصدق اسم العقد  
 هو مشقة بعض المقامات كما اذا ادعى احد  
 المتعاقدين عدم البلوغ وكذلك غير احد  
 او كليهما فان العقد ليس معنا الايجاب والقبول  
 الصادر من اي شخص كان فاننا لو سلمنا صدق على  
 الجاردي على لسان المبرر لا نسلم الصدق على ما ياب  
 غيره والا بعد الجاردي على لسان الغافل والشاهد  
 ايضا عقد وهو يلحق المطلقان ومحقق في بعض  
 مقامات كما لو ادعى عدم البلوغ لاحدهما او  
 كليهما اما مع تسليم التبريح لا بعد صدق



اسم العقد بلا وجه لعدم جريان الاصل وعلى

الثالث ففرق بين الامة وصو الشك في الاركان

لا فرق في الامة في شمولها اذا اشتمل على بلو

احدهما بخلاف ما ايضا <sup>ان الان هذا</sup> محلا للنزاع في لابل شيء

من الاخبار والآيات في هذا المورد ولو سلمنا

دلالة ما بالنسبة لغير ضرورة انهما ناظران الى

افعال المكلفين من المؤمنين والمسلمين المفروض

الشك في الاسلام واثبات الطرفين للشك في

التكليف لو وقع تسليم الطرفين التميز اما الاجبا

واختلال النظام بعمان هذه الصوة ايضا لا

يفعال كيف يختل النظام بسبب جريان الاصل



مع أنه لا يتحقق النزاع على هذا الوجه لا في غايته

الشك وذلك لثبوت لانا فقول ان هذا شك

في اصل الدليل فانه لا يتجمل النظام لعدم جريان

هذا الاصل في كثير من الموارد المختلفة في الجوانب

وعلمه وما ذكرنا انما هو بناء على تسليم ان ما

يوجب من طرحة اغلب الموارد الاختلاف

على الشارع جعل نتيجة في غير هذه الموارد

ايضا كما يقال نظيره في المخرج ايضا وان ما

يخبر به من هذا القبيل لعدم كفاية الاصول في

الموارد الخاصة كالبدعيها لدفع هذا الاختلاف

لكن لا يخفى ان اثبات صحة العقد بالنسبة الى



طر في العقد بناء على التمسك بالاختيار والآيات  
 لا يتم البناء على الاصل والمثبت لان حمل فعل  
 المسلم على الصحة الناطقة به الاختيار والآيات على  
 تقديره مؤوده احد الطرفين المسلم جامعته  
 جميع الشارط دون الطرف الاخر المشكوك فيه  
 والتفكيك بين الاثار والتعبد بالصرفه كثير  
 وثمونه ذلك جواز شراء الثمن الموجه عند  
 المدعى عدم بلوغه حين البيع اما هذا بناء  
 على حجة من باب التعبد وعلنا نكلم في كونه  
 من اى باب ظاهر في بناء على كون حجة في نفس  
 الصحة الى الطرفين كما ان الاخر كذلك بالنسبة الى

رأينا بالعلم



التلبيبين الآخرين من السيرة ولزوم الاختلال  
 قال شيخنا انصافك في هذا المقام ما  
 هذا لفظه والآقوى بالنظر الى الأدلة السابقة  
 من السيرة ولزوم الاختلال النعيم لذا لو شك  
 المكلف في هذا الذي يشترطه حال صغره  
 على الصحة ولو قبل ان ذلك من حيث لشك في  
 ملكك البائع البالغ وانه كان في محله أم كان  
 فاسدا جريه مثل ذلك في مسألة النداء اي شيء  
 ويريد مسألة النداء كما في سوابق كلامه  
 ما لو ادعى الضامن صغره حين الضمان وادعى  
 كبره المضمولة ويمكن دعوى الفرق بين المأمنين



ما ن في مسألة النداء قول مدعي الصَّحَّة وكبر  
 الصَّام بِغَايَةِ رَضَاهُ قَوْلُ مُسْلِمٍ آخَرٍ وَهُوَ الصَّامُ  
 الْمَدْعَى لِلصَّغَرِ فَوْجُوهُ حَلَّ فَعَلَهُ هَذَا الْمُسْلِمُ عَلَى  
 الصَّحَّةِ وَحَلَّهُ عَلَى الصَّحَّةِ الْمُسْتَلْزَمِ لَكِبْرِهِ وَحُجَّتِهِ  
 ضَمَانُهُ مَعَاضِرُ بَصَلَةٍ بِخِلَافِ مَا عَرَفْنَاهُ فَإِنْ حَلَّ  
 فَعَلِ الْبَائِعِ الْبَالِغَ لَا يَزِيدُ أَحَدٌ شَيْءًا صَلَاةً فَلْيُنَاقِلْ  
 هَذَا مُضَافًا إِلَى عَمُومِ قَوْلِهِ عَمَّ إِذَا لَمْ يَشْكُكَ فِي  
 شَيْءٍ وَدَخَلَتْ فِي شَيْءٍ آخَرَ فَلَيْسَ شَكُّكَ بِشَيْءٍ لَكِنَّ  
 الْمَشْهُورَ عَلَى اخْتِصَابِ الْعِبَادَاتِ بِاخْتِصَابِ الصَّلَاةِ  
 وَالطَّهَارَاتِ <sup>الَّتِي</sup> خَلَفُوا فِي أَنَّ الْمَحْمُولَ عَلَيْهِ هُوَ الصَّحَّةُ  
 الْوَأَعْيُنُ وَالْفَاعِلِينَ لَا رَيْبَ فِي حُزْبِ صَوْمِهِ

فَوَيْلٌ لِمَنْ  
 لَا يَتَّقِي اللَّهَ



الصوت الكثرة من جنس النزاع احدها صوت شكا

اعتقاد الحامل الذي هو الواضح في نظره معاملة

يعني بمجرد حتم العقلية عن الواقع ومخاطبة عنه

انفاقا والآخرى صوت التباين الكلي بين معتقدا

فلا يعبأ بصراحتهم الى التباين الانفكاف وعن

العقل هناك صوتا **بعضا** موهبة

اعتقاد الحامل من الفاعل واختصه عنه مطلقا

كما اذا اعتقد الحامل صحة العقد بالقرينة <sup>رئيسية</sup> والفاء

والفاعل الاولي فقط وهناك صوتا اخرى يختلف

باختلافها النظريا النسبية الى اية المسئلة

منها <sup>انما</sup> اذا كان غائبا بعينه وان اعتقاد الفاعل



اعم مطلقا او اعم من وجه ولخص كذا السور بجهل  
 الحال وقد ورد الامر بين النساء والبيان  
 والعموم والخصوص المطلق بكلا قسميه ومنه  
 ومنها ما اذا كان عاما يجهله اما مكررا في  
 معتقدا بعله حكم المسئلة مع انه خلاف الواقع  
 واما بسطا ومع الرد يد مع ان كان لا حيل  
 اعلم بطريقه عدم مع تكليف برفع الرد يد على  
 نقد عدم تمكنه من الاحتياط كماله العبادات  
 وعدمه كما في المعاملات ومنها ما اذا  
 جمل حاله وترد بين جميع هذه الصور وبعضها  
 التحق ناقضا جميع الامثلة الحمل على الصحة الواه



في  
بعد ان  
المعقول لم  
فيما الحل  
الصحة

اما الصحيح عند الحامل في بعض الصّور واختصاصا  
الدلالة ببعض في بعض مما مع الوضوح والخفاء  
الاول فيما اذا جمل حال الفاعل مع تكليفه  
بمخصّل العلم ظاهر على تقدير جملة واقعا بان يعلم  
على تقدير الجهل يكون جملة بسيطاً اما لو حمل  
تركيب جملة على تقديره ليس الامر كما عند تكليفه  
ظاهر او مع عدم الخلاف في المسئلة فان المخالفة  
والنقض عن الواقع مستلزم لسؤال الظن به وعدمه  
اداء تكليفه من مخصّل العلم الممنوع عنه الاجابة  
والايات وهكذا اخلال النظام <sup>حال</sup> الاية  
الثلاثة لوثم الاستدلال بها واما الشبهة المحققة



في مثله هذا وهكذا اذا علم جملة البسيط اية  
 مع الترتيب وامكان الاحتياط مع تكليفه بتخصيل  
 العلم بالواقع لكن هذا يعتم ما اذا كانت المسئلة  
 خلافية ام لا وبظهر الوجه في الحمل على القضية <sup>ففي</sup> الاولى  
 من السابق **الثاني** مع الوضوح بما اذا علم  
 انه عالم بالمسئلة كان بين المعتقدين عموم <sup>مخصوص</sup>  
 من جهة ومطلق على احد وجهه الوجه في عدم  
 دلالة الاختيار والاثبات لها لا بد لان الاعلى  
 من غير سوء الظن وترتيب ثماره والمفروض انه  
 ليس في عدم الحمل على الواقع سوء ظن به لان العلم  
 على مؤدى الطرق الظاهرية واجب ليس من خلاف



التكليف في شيء ولكن اخذ لال نظام على مذهب

المستدل به حاصل بترك الحمل على الصحة الواقعية

في امثال المقام واما السيرة فمحققة وواضحة

من ذلك ما اذا جعل العلم الفاعل لاحتمال النكاح

بين المعقدين اللهم ان يعارض باحتمال التباين

الكل واما اجراء اصاله الصحة بالنسبة الى نفس

الاغنياء المنزب عليه صحة العمل واقفا فلا بد

عليه شيء من الادلة ضرورة انه ليس في هذا الحمل

تتو به فعل المسلم عن المبيح لعدم البغض الشرعي

بجسب التكليف في اعتقاد الخلاف وعدم اخذ

النظام في عدم الحمل بحسب الاعتقاد لا اعتقادا



مع قطع النظر عن الفعل الخارجى المتأشئ عنه و  
 لا سببه الا على حمل الفعل الصادق عن الجوارح  
 على الصحة نعم ربما يكون المنصف بالحسن والفتح الشرع  
 التكليفى نفسا لا عقلا الصريح والفا سدمع قطع  
 النظر عما يشبه عليهما من الآيات والاختبار  
 هذا التحول لا غنى اذا ايضا ويجب الحمل على الصحة  
 الواضحة وهذا ايضا ينحصر بما اذا لم يكن متعلقا  
 في الغنى اذا لمخالفة الواقع كما لا يخفى ومع الحقائق  
 اذا علم جملة البسيط او المركب مع العلم بقدم  
 البناء على الكل او الجملية مع عدم التكليف  
 الجمل كما في المعاملات فان عدم شمول الاجزاء

العلم كالمعنى ونحوه



في غاية الوضوح وشمول الاطوار واختلال  
 النظام في غاية الخفاء واخفى من ذلك ما اذا  
 علم جملة البسيط مع جو الاختلاف في المسئلة  
 عدم امكان الاحتياط او عدله به تكليفه  
 بالاختار الواقع او الظن والظاهريه وعصيانا  
 بتركها معا كما في العبادات مع وضاحتها  
 صدور قصد القرينة عنه مع ذلك والحق لنا  
 المصادفة الاتفاقية والاولى ثقل شقها  
 وحيد من عبادات شجتها الانصاف قد ستره  
 الشرف عيننا او معدو وثقوبها بفتح امرها  
 اجلنا هسابا وبما يمكن ان يشك



عليه بدفع عنه وعن غيره ثابته بالمقام  
 قد في ثبوتها القاعدا هذا لفظ الاول ان  
 المحمول عليه فعل المسلم هل الصحة باعتماد الفاعل  
 او الصحة الواقعية فلو علم ان معتقد الفاعل  
 اعتقادا بعد فيه صحة البيع او الكساح  
 بالفارسي فسلك فيما صدق عنه مع اعتقاد الكساح  
 اعتبارا لغيره فيقول فهل محل على كونه واقعا بالعربي  
 حجة اذا ادعى عليه ثبوت واقعة بالعربي فهل يحكم  
 الحاكم المعتمد بقضا الفارسي بوقوعه بالعربي  
 ام لا وجهنا بل قولان نظاما المشهور المحل على الصحة  
 الى ان قال ويظهر من بعض المتأخرين خلافا

في ثبوتها القاعدا  
 المحمول عليه فعل المسلم  
 هل الصحة باعتماد الفاعل  
 او الصحة الواقعية  
 فلو علم ان معتقد الفاعل  
 اعتقادا بعد فيه صحة  
 البيع او الكساح بالفارسي  
 فسلك فيما صدق عنه مع  
 اعتقاد الكساح اعتبارا  
 لغيره فيقول فهل محل  
 على كونه واقعا بالعربي  
 حجة اذا ادعى عليه ثبوت  
 واقعة بالعربي فهل يحكم  
 الحاكم المعتمد بقضا  
 الفارسي بوقوعه بالعربي  
 ام لا وجهنا بل قولان  
 نظاما المشهور المحل على  
 الصحة الى ان قال ويظهر  
 من بعض المتأخرين خلافا

بالفارسي هل هو ثابت واقعا



في المذرك في شرح قول المحقق ولو اختلفت

فادعى أحدهما وقوع الفعل في حال الاحرام وانكر

الآخر فالقول قول من يدعى لاحلال ترجح الجانب

الصحة **قال** ان الحمل على الصحة ثابت اذا كان

المدعى لوقوع الفعل في حال الاحرام عالماً

بفساد ذلك المقام مع اعترافه بالحمل فلا وجه للحج

اشقى **قال** اوصى الخراساني <sup>رحمته</sup> سلمه الله

هذا المقام ما حاصله انه لا اشكال في ان

السيرة واختلال النظام الحمل على الصحة <sup>بعض</sup> التوابع

واما الاشكال في الاشتراط بعلم الفاعل

بها وعكس التحقيق <sup>عكس</sup> والظاهر ان صاحب

في نفع العمل  
في نفع العمل  
في نفع العمل  
في نفع العمل



المذار خالف في ذلك لا في الممول عليه  
 الواضحة أو الفاعل عليه شيء والظاهر جعل سلم  
 الله معنى قوله قد خلافة في قوله ظاهر بعض المنكر  
 خلافة بفرونية قوله قد في صدمنا نقلناه عنه  
 هل الصفة باعتبار الفاعل أو الصفة الواضحة  
 الصفة الفاعلية أقول ما ينبغي أن يقال  
 أن لنا مقامين وسؤالين أحدهما تدب على الآخر  
 ومنول عنه **الأول** هل مدلول الأدلة  
 هو الحمل على الصفة الواضحة أو الفاعلية  
 جوابه أن الأدلة مختلفة فان كنا ناظرين إلى  
 الغلبة وظاهر حال المسلم والآيات والأخبار



نقول ان هذا ليلها وجب الحمل على الصحيح  
 عند الفاعل وان كانا متمسكين بالسيرة ولزوم  
 الاختلال فنقول انها بدلا على وجوب الحمل على  
 الصحة الواقعية الثالثة انه هل بنا على التمسك  
 بالسيرة ولزوم الاختلال بشرط علم الفاعل  
 بصحة الفعل وفاسد ام لا وجوابه قد استنفدت  
 سبق في كتابنا السابق وظاهر عبارة المذاهب  
 كما بينه الوحيد المتقدم وكره هو مجرد عدم  
 الحمل على الصحة الواقعية مع جهله بها  
 وهذا غير وجوب الحمل على الصحة لفاعله لكن  
 الاشكال على شئنا فذكرنا هذا الخلاف في قوله



سائفاً بمعنى الصحة الفاعل عليه لكن بخلاف  
 الظاهر فإن المقصود منه عدم الحمل على الصحة  
 الواضحة وهو أعم من وجوب الحمل على الصحة الفاعلة  
**فإن قلت** لا فرق بين القول بوجوب الحمل على  
 الصحة الفاعلة مع الجهل بالصحة الواضحة  
 والقول بوجوب الحمل على الواضحة واشترط  
 هذا الوجه بعلم الفاعل بالصحة بما فيها شركاً  
 في عدم وجوب الحمل على الصحة الواضحة **قلت**  
 عدم الفرق من وجه لا يثبت مطلقاً والشأن  
 إنما هو بذلك وهو ممنوع ضرورة أن يشترط  
 أو انحلال النظام ليسا بصديقين أو جوب الحمل





على الصحيح الفاعل على مع الحمل بالواضع ولا ملازمة  
 بين عدم وجوب الحمل على الصحيح الواضع ووجوب  
 الحمل على الصحيح الفاعل على لفعل التفاضل بينهما  
 كما لا يخفى قال فله بعد ما يتبين من عينا  
 تفصيل ما هذه كلمته والمسئلة محل اشكال  
 من اطلاق الاصحاء ومن عدم مساعدته اذ كان  
 فان العمل الاجماع ولزوم الاختلاف والاجماع  
 القنواني مع ما عرفت مشكل والعمل في مورد العلم  
 باعتقاد الفاعل للصحة ايضا مشكل والاختلاف  
 بين منع الحمل على الصحة في غير المورد المذكور  
 انتهى ثم فصل هذا الاجمال وصور صوراً



خصنا بالاشكال ثلث صور الاولى ما اذا كان  
 بين المعتقدين عموم مطلق كان كان اعتقدا القائل  
 صحة العقد بالعربي الفارسي ووزن الحاصل في  
 قدس سره من نعيم الاصحاح في فتاوىهم وفي بعض  
 معاندا جماعا منهم على تقديم قول مدعي الصحة  
 ومن اخصاص اصل الدالة بغير هذه الصورة اشهر  
 واشكال الوحيد المتقدم عليه بان لا وجه  
 للتأمل في الحمل بعد الاعتراف بتعميم الفتاوى  
 مدفوع عنه بان مراد من العموم بقرينة  
 قوله من اطلاق الاصحاب مضافا الى ان اخصاص  
 السيرة لو سلمنا غير مثل هذه الصورة يصير

من اخصاص  
 فتاوى  
 الثقلين  
 رتبة  
 رتبة  
 رتبة



فبما يجب عليه

بنفسه فثبت على ارادتهم الخاص من العام امضا  
 للمطابق بين القول والفعل نعم وقد عرفت  
 ان مع امكان القول بان الشارع قد نفذ  
 امضه هذه الآراء المختلف فيها لغير المعقولة  
 ايضا لعل بين الحمل على الصحة في هذه المجاري  
 هذا الاعتقاد منهم فهو اعم من المتعاليات  
 الا ان يقال ان بين الجمع بين من يعلم انه لا يرضى  
 بهذا الانقضاء من الشارع ومع ذلك يقول  
 بالحمل على الصحة لكن لا يتحقق ان علمنا بل محرز  
 نهاب البعض الى الحمل على الصحة لاجل ما ذكرناه  
 في عدم جواز ادعاء الاجماع على ما اورد في هذه



الموارد ما الفائدة العلمية عند تسليم الإجماع  
 العمل على العمل بالصحة منسقة الظاهر المحقق  
 مع قطع النظر عن الانقضاء المطلق اقتضاء للحكمة  
 في الأمور الإضافية الغير المحققة بموجب شخص  
 واحد كمله المناكح والموارث واليوسع والاحتيا  
 وغيرها وايضا برد عليه ان اختلال  
 النظام لو تم الاستدلال به في القاعدة يكون  
 المناط في الاعيان الاختلال الحاصل بترك العمل  
 بالقاعدة رأسا ومجيب النوع ولو مع عدل وزم  
 الاختلال من ترك العمل بها في بعض الاصناف  
 او مجيب الصنف ولو مع عدل في كل الاغراض لا الفرد



والأصروءة فاضنه بعدكم لزوم الاختلال النظام  
 من ترك العمل في بعض الافراد الجادى مستلما فيه  
 هذه القاعدة وقوله فذلك والاختلال يندفع ما  
 يحمل على الصحة في غير المورد المذكور لا يوافق الا  
**الثالث الشا من** اذا علم جملة بالمسئلة  
 خصوصا مع تكليفه بالاجتناب كما في اقدام الجاهل  
 بعدم جواز بيع احد المشبهين بالنجس قد سبق  
 متنا ان مع عدم مجامعة جملة التكليف فيه  
 يحمل على الصحة بدلالة السيرة واختلال النظام  
 لو تم ولا لئلهما بدلالة الخفية ولذا تخم <sup>بصحة</sup>  
 معاملة اهل الوستاف والحي <sup>مع</sup> انا علم



جهلهم كثيرا مما ينبغي صحة المعاملة لشمع  
 الجامة خفي لكن الانصاع على الحمل على الصحة  
 ضروره انا اذا علمنا جمل المصلي على الميت بالجزء  
 وشرائطها لا يكتفي بصلواته بمجرد احتمالنا  
 المضادة لا تقاينه الثالث ما اذا جمل  
 وفقد متنا ان لا اشكال في بعض صور الجهل ولا  
 بل من الحمل على الصحة الحاملة بدلالة جميع الاله  
 وفي بعض بدلالة بعض من ينبغي قد  
 ينوهم فيها الوادعي حد الزوجين ونوع العقد  
 حال الاحلال والاختار في حال الاخر امان الاصل  
 مع قطع النظر عن وجوب حمل فعل المسلم على الصحة

في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل  
 في بعض صور الجهل



مع المدعى للمصلحة لأن الأصل عدم الفساد  
 هو فاسد حيث أنه ترجيح للحادث بالأصل وقد  
 اشرنا الى ذلك في بعض المقدمات ونقول  
 ايضا كما ان الأصل عدم وقوعه في حال الاحتمال  
 كذا الأصل عدم وقوعه في حال الحل ولا ترجيح  
 وليس هنا من باب الزيادة والنقصان والتدريج  
 في الوجوه والقدر المستلزم والمشكوك فيه و  
 نقول اي زمان علمت صدور العقد مع عدم  
 زمان الاحتمال حتى يستصحب اي وقت فهمت  
 عدم الفساد للعقد حتى يتغير نعم يمكن التمسك  
 باصالة تاخر الحادث فيما اذا انقضا على عدم



وفروع العقد قبل الاحرام ورتد بين وفوعه  
 في حاله او بعد فان اصل لا يجري بالنسبة في حال  
 الاحرام لمعلوم منه لكن يرد عليه بضائنه اصل  
 مشبه لعدم ترتيبه الاثر على عدم وفوع العقد في  
 حال الاحرام الذي هو مدلول استصحابه عند ان  
 العقد هو المعنى بقولنا اصاله تاخر الحادث  
 على سبيل المسامحة والالبس هناك ما دل على  
 التاخر المعنى في المقام اللهم الا ان ينسك  
 بحفاء الواسطة ولينا مل في من الحفاء وعده  
 فان علم فهو والا فانه كما هو الحال في كل ما  
 شك في خفاء الواسطة وعد لكن لا يخفى الحفاء



في أمثال المقام وإيضاحاً مما يؤول اليه  
 به في إثبات الصحة لقاعدة المقضي والمانع  
 بها عند العقلان يقال إن بعدلهم  
 المقضي ليس إلا بعنوز بالشك في المانع ويؤولون  
 على وجه المقضي في ترتيب الآثار ويحكمون به  
 وفيما زعمه القاعدة بإطلاقها غير ماض  
 فإن لاحتمال المانع مراتب متفاوتة والمستلزم من  
 نفوذها على وجه المقضي ما إذا كان احتمالاً  
 المانع في غاية الضعف والمهانة الملقى بالعد  
 وكيف يدعى عملهم بمقتضى صريح المقضي مع  
 قوة احتمال المانع في أي مرتبة من هذه

في أمثال المقام  
 وإيضاحاً مما يؤول  
 اليه في إثبات الصحة



خلاف لما وجدنا من بنائهم ولذا يحتاج الى  
 التمسك باخبار الاستصحاب فيما اذا كان هناك  
 حالة سابقة ولولا ما ذكرنا لما احتاج اليها  
 فيما اذا احرز المقتضى شك في المانع ايديا وهو  
 خلاف التحقيق عند الثالث قد سبقنا  
 في بعض مقامات المسئلة تحقيق معنى الصحة  
 والفساد ونريد هنا ونقول ان لكل موجود  
 بحسب رتبته الاصلية وحصلته النفس لا تميز  
 غايه من الغايات وهذا يلزم التكوينية ولكن كلفنا  
 والاعيان الخارجية والافعال الصادرة وغير  
 ذلك والصحيح من كل شيء ما يرتب عليه هذه

على  
 ما لم يفتقد  
 في نفس وجوب  
 انساب الصفة  
 مستترة



الغاية المغيرة لها هذا الشيء ترتيب عليه ثانياً و آخر  
 غير هذه أم لا وهذا امر يختلف باختلاف الاجناس  
 والانواع والاصناف والاشخاص والازمان ولا  
 يتحد بعنوان ولا يؤخذ بميزان وإنما يكون انصافاً  
 بعض الاشياء ببعض الاوصاف ما خوذ في اصلها  
 غير مختلف عنها بحسب الذات وإنما يكون هذا  
 من لوازم مرتبة خاصتها من مراتبها فان الخلاف  
 ليس من الآثار والموحودة في ماهية الرمان  
 بحيث لو غلغلت عنها الكائنات سداً وكذا الموضحة و  
 ربما يكون الضم والفساد بحسب اختلاف الاعراض  
 كالماء واللبن في معالجه بعض الامراض وكل شيء



مرتبة من الكمال بعينه و حدانه لها كي يتصف  
 بالصحة فان الكمال الجواني غير معبر في النبوة  
 والانساني في الحيوان وروبا يختلط الامر<sup>بشيء</sup>  
 المبدأ والمآخوذ في الشيء فبقر في الشئ الخلق  
 من مرتبة من الحكماء الايقون بما بعوا عليه و  
 ليس في رتبته ولا مبدء من الحفاظ على هذا الامر  
 وحرارة الموجود اذا تمت هذا ففوق الله  
 قد نسب الى بعض الاعاظم بعض ما ينكشف عنه  
 اختلاط هذا الامر عليه واخذ غير المعبر في الكمال  
 وحقه بعض الاستبصار فيه من ذلك ما ذكره ثلث  
 السهول على ما في حاشيته الفاضل المعاصر

في الامور  
 من حيث  
 لا يعلم



موسى في شرح قول المحقق إذا اختلفا في القبض  
 هل كان قبل التفرق لأن هذه الاصلية أو بعده  
 قال قول قول من يدعي الصحة قال إنه إنما قدم  
 مدعى الصحة مع أنها معارضة باصالة عقد القبض  
 قبل التفرق لأن هذه الاصلية معارضة باصالة  
 عدم التفرق قبل القبض المتفق على وقوعه  
 بيننا فط الاصلية وبحكم بانتماء العقد  
 في الحقيقة لا نزاع بينهما في أصل الصحة وإنما  
 الشارع في طرق المفسد الاصل عقد وهذا لا  
 ما لو اختلفا في أصل مضمحل الثمن فإن القول هو  
 منكرو القبض وإن تفرقا واستلزم بطلان



العقل لا نذكره منكره لقبضها له الذي هو الثمن  
 الثابت عند المسلم لما قلناه من اتفاقها على  
 صحة العقد في الحالين وإنما الخلاف في طرق  
 المفسد وحيث كان الأصل عدم القبض كما مقتضى  
 للمفسد فائما وهو التفرق قبل القبض فلا ينفذ  
 فساد العقل به حيث أنه مرتب على ما هو الأصل  
 مع تحقق الصحة سائبا وبقا وليس هذا من باب <sup>تخلو</sup> الخلاف  
 في وقوع العقد صحيحا او فاسدا ومثله ما لو  
 اختلفا في قبض أحد عوضي الضر قبل التفرق  
 اشكوا في رد عليه ولا انه ظهر مما بينا ان صحة  
 لما يعتبر فيه القبض صحة ثابته وقيلية التأثير

في الرابع  
 في الاستصحاب  
 على ما في المسألة



و ترتيب الالات و متوقفه عليه و بدونه لا يؤثر  
 شيئا ابدا بل لا امتضاء فيه ايضا فان العقد  
 ح يكون بمنزلة جزء المركب و المركب من دون  
 اجتماع جميع اجزائه ليس فيه فعلية الثانية لثبوت  
 على مجموع الاجزاء و لا امتضاء له و لا منافاه بآية  
 الصحة بالمعنى الموجب في العقد الخالي عن العيب  
 و عدم تعقبه بالقبض و عدم ترتيب الالات عليه لاجل  
 و ثانيا سلمنا ذلك الا ان ما ذكره من تعارض  
 اصالة عدم الفرق قبل القبض مع اصالة عدم  
 القبض قبل القبض تكافهما و وجوبهما كالعقد  
 و الرجوع الى اصالة الصحة في نفس العقد في



غير محله حيث ان القبض المرتبة على الاثارة  
 الشعبة ليس من الاثارة الشعبة المرتبة على  
 عدم التفرق اي الاجتماع الثابت بالاصل اي  
 استصحاب وتعارضه مع اصالة عدم القبض  
 قبل التفرق لانهم لا يبنون الا بناء على الاصول المثبتة بخلاف  
 اصالة عدم القبض قبل التفرق فان خروج  
 العقد عن الشامل وبطلانه واسما من شرا  
 على نفس عدم القبض في المجلس فطرف لتعارض  
 نفس اصالة الصحة وثالثا الظاهر عند الخلاف  
 في معناه بقاء المجلس وانما التراجع في القبض فان  
 ومع ذلك لا يجرى الاصل بالنسبة الى بقاء



الاجتماع والمجلس وادعاء وجهكم بالبطلان  
 اذا اختلفا في اصل القبض على فان اصاله  
 الصحة بمنفعة الذي خذناه ناطقة بنحو القبض  
 وفاصله للمضوء الا ان يقال ان الشك في الصحة  
 وعدها نأش عن ناحية الشك في القبض  
 عده ومسيبه عنه وقد عرف في محله ان  
 الاصل في السبيل حكم على الاصل في المسبب لكنه  
 ليس بشيء فان جعل الشارع هذا الاصل حجة  
 عليكم فامع ان الغالب بل الاغلب ثبوت الشك  
 في الصحة عن اموجارية فيها الاصول مع قطع  
 النظر عنه بل على محكمه على غيره وسلطان



عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ لُشُومٍ مِنَ الْغَيْرِ وَلَسِبَّ بِهِ عِجْبُهُ  
 وَلَعَلَّنَا نَتَكَلَّمُ بِبَعْضِ مَا يَتَّبِعُ الْمَقَامَ فِي بَعْضِ الْبَشَرِ  
 الْأَتِيَّةِ عِنْدَ ذِكْرِ مَلَا حِطَانِ حَكَمَ مَا وَصَلَهُ  
 غَيْرَ مَقْصِدِنَا لِلْأَتِيَّةِ الْفَائِي بِعَدَسٍ لَمْ الْفَيْضِ  
 بِعِنَاؤِ الْبَشَرِ وَالْمُتَّبِعِ اخْتِلَافُهُمَا وَمَا نَه  
 أَنْ يَقَالَ أَنْ أَصَالَةَ الْقَضِيَّةِ فِي نَفْسِ الْفَيْضِ تَقْضَى  
 بِصِحَّةِ الْبَيْعِ مُزْدُونٍ بِوَنَهْ فِي ذَلِكَ أَصْلًا وَقَدْ  
 اخْتَلَفْنَا الْعِنَاؤُ فِي الْبَيْعِ لَا مَزِيدَ مِنْهُ وَنَزِيدَ الْإِعْطَا  
 مَعَ حَكَمِ الْمَلَا حِطَانِ لَا يَرْتَبِ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَيْسَ  
 الْبَيْعُ شَرْطًا لَهُ وَأَمَّا مِنْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ تَحْفُو  
 فَدَّ عَلَى مَا اسْتَشْكَلَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ قَالَ

كَيْفَ يَكُونُ  
 نَفْسُ الْعِبَادَةِ  
 وَهَذَا الْبَابُ



ما حكما ما لفاضل المتقدم ايضا اذ ارجح  
 الا يجنب امراء فقال الشرح روي العاقد من غير  
 ادراك فقال لئلا ذنت فالقول قوطا مع يمينها  
 على القولين لا فائدة على الصحة واذا بالقولين على  
 الظاهر القولين في باب الفصولين لبطالان كذا  
 وقابلته لا جازة ولا اشكال في غلبت تقدم  
 قول الزوجية على الاول لان الزوج منك للصحة  
 بكل معنى بخلاف الزوجية وانما الاشكال على انك  
 من وجهين الاول ان استل في هذا العقد الصحة  
 التام عليه كما في كل عقد فمقدم بول قوطا  
 مع يمينها وجعلها ملتزمة والزوج منك لا يوجب

على  
 في الاشكال



نعمل على الفساد حتى يوجب تقديم قولها وجعلها  
 منكورة لتطابق قولها الاصل الثاني ان  
 فرض كون هذا العقد مضولياً ورضي الزوج  
 به والزوجه ولو الان كذلك لوجه في التام في  
 الحكم بالصحته ولا حاجة الى ترجيح قولها باصالة  
 الصحته ولا فائدة فيها **قال** الشهيد الثاني ربه  
 على ما حكاه الفاضل المتقدم ايضا في مقادير  
 الاشكال انه يمكن ان يظهر فائدة على تقدير  
 ان يكون قد سبق منها بعد العقد بلا فصل فما  
 دل على كراهة التردد وتعدد ذلك لا خلفاً في الا  
 وعده فاجابها الان لا يؤثر في انقضاء العقد

في دفع  
 في دفع  
 في دفع



بعد كراهتها له قبل ذلك فيرجع الاثر الى ادعوى  
 الصحة البطلان على القولين انتهى ولا يخفى ان  
 لكن الظاهر ان مراده فرض الكلام فيما اذا انكرو<sup>ج</sup>  
 الصحة التاملية ايضا للعقد بدعي وانضال  
 اظهار الكرم وعدم رضاها بالعقد فكون دعوا<sup>ها</sup>  
 اذضا اجازة العقد الفصولي ومصلحة له وجاعلا  
 انما هذا الاثر الفعلي عن الدعوى **فصل في**  
 ادنى للعامة معينا وفروع العقد عن توكل قبلها<sup>من</sup>  
 وانه لا يدخل له بالفصول لان ما في الفصول يعتبر عنه  
 بالاجازة وما في الوكالة بالاذن ولو كانا معا  
 المحقق من دون قوله على المولى **لكن** نقول



ان المفروض ان الزوج منع لفساد العقد لانه من  
 الاذن والوجه للصحة وليس الكلام بينهما الصحة  
 الشاملة بل الكلام في الصحة الفعلية المترتبة عليها  
 الاثار لكن مع قوله هذا البعبع يلفظ الاذن ذو  
 الاجادة لا ينعان بفرض الكلام في دعواها بقول  
 و ترتيب ثرا الفصول على عدم سماع دعواها  
 زائد على هذا المفاد وعلى ذلك معنى قولها  
 انما هو في الجملة وفي محرم عدم رد دعواها  
 ولما حكم بالبطلان الراسي لا في قول قولها بيمينها  
 و ترتيب الاثار من حين العقد بناء على دعواها  
 التوكيد لكن هذا انما هو بناء على عدم كاستيفائه



الاجازة من الصحة من حين انعقد والالاف  
 بالاخوة في النتيجة فان الآثار من رتبة من حين انعقد  
 كان الوكيل محققا الواقع ام لا بل الاجازة لا  
 فالتحقق انه ان ادعت الوكيل وانكره الزوج بحكم  
 بوجوع العقد مضولبا ويرتب عليه ثمة من  
 نفوذه ما مضيا لا لاضالة الصحة في العقد  
 فان العقد المستم هو الصحة التامة وهي غير  
 مفيدة لادعائه طرقا المضللا لا مستطاعا  
 والحكم يتقاهما وعدم بعقبها باظهار الكرم  
 هذا مع دعواه اظهار كرمها ليس من مضلاد  
 نفي الحق التخصيص بين الحق والنتيجة علم القضاة



والافلا رُبُّهُ نَزَبَ لَمْ يَرَمَعْ اِحْزَانُهَا لَكِنْ لَوَادِي  
 كَرِهَهَا لِهَبْرِ صَدُورِ الْعُقَدِ مِنَ الْعَاقِدِ بِشَكْلِ  
 الْحَكَمِ بِالصَّحَةِ النَّاهِلَةِ اَيْضًا لَانَّ عَدَّةَ قَابِلَتِهِ  
 اِيْحَابًا لِاجْنِبِهِ لِلْحَقِّ اِلَّا جَاوِزَةً لِمُقَارِنَتِهِ كَرِهَهَا  
 لِبَسِّ مَرْفُوعَةٍ وَتَوَسُّعِ وَالْحَقِّ الْفَصِيلِ بَيْنَ عَوَى  
 الزَّوْجِ عِلْمِ الْعَاقِدِ الْمَوْحِبِ مِنْ طَرَفِهَا كَرِهَهَا قَلَا  
 لِبِسْمِ عِلْمِهَا شَرْبَةً اَمْرًا لِحَاثِلِهَا فَعَلًا وَقُوَّةً لَانَّ  
 مَعَهُ  
 مَعَ ذَلِكَ مَعْوَاهُ كَرِهَهَا لِبَسِّ فِيهَا نِسْبَةً اَمْرًا فَاسِدًا  
 اِلَى مُسْلِمٍ وَبُورْدَانِ الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ اَمْرًا نَفْسِ الْأَمْرِ  
 لَا يَنْفَعَا يَرَانِ بِالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ هِمَا غَمًا هُوَ عَلَيْهِ  
 وَلَدًا فَدَسْتُو وَجْهَ الْجَمَلِ عَلَى الصَّحَةِ وَلَوْ تَمَّا اِذَا عِلْمُ





جهل الفاعل بالصحيح الفاسد بمجرد احتمالهما

الواقع بلالة الادلة فالراجح القول بتفديم

قول الزوجة مطلقا وقد ظهر من هذه الجملة حكم

دعواها فروعها فصولها من قبل الزوج من دون

نقبة بما ظهر اكره وعدم انراية به واما

من ذلك ما نسب به شيئا فانه الى بعضه مشكك

بيع الوكيل للماذون من قبل الموهن بالنسبة الى

الاذن او الرجوع فاذا ادعى البائع الواسع فهو

رجوع الموهن عن اذنه بعد تحقق البيع باذنه

لا يصح اثبات قوله باصالة صحة الاذن فان صح

الاذن لم يمس الا ما ينسب اليه من البيع والبيع

الفاسد عند  
تأثيره في  
فروعها  
فصولها  
من قبل  
الزوج  
من دون  
نقبة  
بما ظهر  
اكره  
وعدم  
انراية  
به واما  
من ذلك  
ما نسب  
به شيئا  
فانه  
الى  
بعضه  
مشكك



هذا البيع بعد رجوعه عن ادته ورجوعه لرجوع  
 بعد الاذن وقبل البيع ولو كان معلوماً  
 لا يملك الاذن الصحيح عما كان عليه لان صحة البيع  
 الواقع بعد الاذن ليست مأخوذة في منفعة صحة  
 الاذن فان صحيح النسخة مما فيه بحسب نية الثانية  
 قوة اسهال الصفراء فاذا الحرفة نار وعطلة  
 اصل وجوده ولم يثبت عليها اسهال الا بتراحم  
 صحة على ما كانت عليها نعم اذا ادعى الموهن  
 صدور الاذن منه عن سهو ونسيان لا يسمع  
 منه فان صحيح الاذن ماله امة لها نقاد البيع و  
 فاسد ما ليس له هذه وقد يتوهم اول هذا



النيب وجوب التحفظ على فهم الصحة الاشتبا  
 واختلافها بحسب المواضع ولا منافاة بين هذا  
 وما ظهر من سوابق كل ما نأمن أن صحة الشيء  
 ما يرتب عليه كماله فان الكمال المأخوذ في الاستثناء  
 متفاوت بالاطلاق والتقييد والزمان والمكان  
 والقوة والفعلية فان السبب الصحيح فاعلم وواف  
 لنفع الحضم وعدم تلبس بالمسبب للضعف والقو  
 للحامل لا ينال صحة وهكذا الامر الرجوع  
 لكرينهما غايه الفرق من حيث الوصف والاد  
 والتحقيق فيه فانه يشكرا متاوتعا لانا لا ننص  
 الشاهل لافساد الاذن المرد عليه بطلان



العقد فانه لا يخرج لما ان وقوعه بعد العقد  
 فهو باطل محض لا يترتب عليه شيء وليس فيه اهلية  
 ابطال الاذن وانما قبل العقد فهو نصف بفعليته  
 ابطال الاذن وبطلان العقد الا ان ينقضي بان  
 اخر من دون رجوع فيه وليس لنا صوته ثالث  
 بنصف منها بالاهلية وبالجملة ليس الرجوع الا  
 الفعلية لما فعلته الصفة والناظر واقفا فعلية  
 البطلان كما ان للاذن ليس قطعا الشاغل  
 بالرافع وهو الرجوع واما مضمون غير معتد به  
 فيجب الحكم ببطلان البيع ونقد موال المرهون  
 فضا عمل فعمل المسلم به رجوع على الصفة

الا ان اهل  
 العلم



اللهم الا ان يمنع جريان اتصال الصحة في امثال  
 المقام مما يكون الشك في اصل قابلية العقلية  
 للتأثير قال لفاصل الخراساني في تعليقه  
 ما هذا الفظه فلما اتما جري فيما اذا شك في  
 الصحة شرعا بسبب اتصال الخلال بعضا  
 بعينه التاثير بعد الفراغ عن قابلية التأثير  
 عقلا ومن المعلوم ان الشك في قابلية الرجوع  
 له عقلا ينافي لغوته لو وقع تصديق الراي  
 لعدم مصادفته محلا يؤثرفيه فمسل اليه  
 فيه وقال لکن لا ينج عن قتل فانه لا يبعد ان  
 يكون مجراهم من ذلك فان الظاهر انهم



يفتنون قول مدعى الصحة فيها اذا تنازعا  
 في الصحة والفتن من جهة التنازع في الفصل  
 عدله مع ان العقلية والفصل فاسله  
 ولعله ايضا فضيلة السيرة والاختلال هذا  
 ولما كان ظاهرا لك تسليم تقديم قول المرز  
 والحكم بالبطالان عقبه بما فيه عبثاته ولك  
 المحقق ان يقال اراضا له الصحة في الرجوع  
 في مبال الغيبة المحض لا محذور في اخر الزعم  
 قبل بيع الراهن في محكم بطلانه وان كانت  
 صحة منوفا على ما يأتي في الامر الخامس  
 من عدم ترتيب اثار ما يوقف عليه القصة <sup>لها</sup>



وإنما جردني فيما لو كان هناك أثر يترتب على  
 صحة التأمل بديونه لا محال لها أصلاً  
 إذ لا معنى لها إلا بترتيب أثرها كما لا يخفى انتهى  
**أقول** قد سبق من قبلنا المتقل من كلامه  
 منع تصوير الصحة التأملية للرجوع وأن  
 امره دائري بين البطلان الفعلي والصحة الفعلية  
 كما حققناه عن قريب كما شهد بذلك قوله  
 هنا وإن كانت صحة شوقه عليه ومع ذلك  
 كيف يتم قوله وإنما يجد فيما لو كان هناك أثر  
 يترتب على صحة التأملية ولو أراد بالصحة  
 التأملية ما قلنا أنها فعلية المحققة فيما



اذا وقع قبل البيع فكيف يمكن انكار كون بطلا  
 البيع الواقع بعده بحكم هذا الاصل من اثاره الشرعية  
 حتى يمنع ترتيبه بناء على ما ينبغي في الامور<sup>مس</sup> الخ  
 من انه لا فرق في بطلان الاصل المثبت في الاحتياط  
 وغيره وثوقه تحلف لبطالان اذا تعقب الرجوع  
 ما ذن اخر فليس لبطالان من الاثار الشرعية مد  
 فوع بانه ما لم يتعقب باذن اخر لا مطلقا و  
 لو تم ما ذكرنا كان اثره اعادة باو لا عقليا و عرفا  
 لعين ما ذكرنا فاذ قلت ان البطلان من  
 اثاره فوع بيع مال الرهانة من دون ما  
 لا من اثار الرجوع قلت قد حصل مفصونا



فعلى ذلك يرتب على الرجوع لبطال الاذن و  
 رده وهو اثر شرعي له فيرتب عليه شرعا ايضاً  
 بطلان العقد ونحوه ليس باصطدان البطالة  
 على اثاره الشرعية بل انما سبط اثره في الغرض  
 الا بالبطالان ونقدية قول المرحوم ولو كان من  
 جهة كونه اثر شرعياً لا اثر شرعي على امره ولا ريب  
 في ترتب اثار الشرع شرعاً وكومع توسط الوساطة  
 اذا كان فيه الوساطة اموراً شرعية واثاراً  
 غير عقلية عرفية فلا بد من منع اصل الاشكال  
 ومنع عدم تصوير الصحة التامة للرجوع  
 فالحق محقق له ايضاً وبالحال الاذن ومنه



فاهله قبل العقد انه اذا لم يتحقق ذن مع  
 عدم رجوع الخبر يرتب عليه بطلان العقد  
 الاخرى وبعد العقدان مع صرف النظر عن  
 الزمان له بطال الاذن وبطلان العقد هو  
 انه بعد العقد ليس له باطلا محضا فكيف له  
 اهلية التاثير وشأنه النتيجة مدفوع بها  
 الزمان وبطلان الفعلية لا الثانية وكيف  
 نقول ان النار مع وجود الرطوبة المانعة  
 عن الاحراق امتضاة ولم لا نقول ان النار  
 دائمة الفعلية وجودا واثرا وبطلانا وعدما  
 فانها مع عدم الرطوبة محرفة فعلا ومعها



باطله ليست الا وليس ذلك الا لاجل ان الامضا  
 هو الطلب وهو يجمع مع المانع من الوصول  
 المطلوب بعده بل يختص بالاول ضرورة  
 ان طلب الشيء بعد الوصول اليه طلب لخصيل  
 الحاصل والحاصل الزمان مانع عن التأثير  
 الاقضاء وثوقه انه كف مع زوال الرجوع عن ذلك  
 العقدة الاقضاء وطلب التأثير وهو مع ذلك  
 محال وطلب المحال باطل فانه لا ملازمة  
 بين تحقق الطلب واستحالة الوصول الى المطلوب  
 هذا غاية ما ينبغي من المحض وعليك ايضا  
 بالتميق فانه لا ينج عن الخفاء هذا كله مع قطع



النظر عن الاستصحاب وأما الإمبرا لنظر إليه  
 فنقول بقصا استصحاب الاذن بالصحة فان من  
 الشرعية المعتبرة على الاذن الباطن يحكم الاستصحاب  
 من دون توسط امر صحة البيع والتحقيق ان بها  
 ان الحال لا تخلو من ثلثة معا ومبته نادر في الرجوع  
 دون البيع وعكسه مجهول لهما اذا كان النادر  
 مجهولين المرجع بعد ساقط اصله نادر كل واحد  
 من الرجوع والبيع استصحاب الاذن واذا كانا نادرين  
 البيع معلوم دون الرجوع بحيث اصله عدم  
 عدم المانع من الاقتصاء الشرعي للاذن فهو  
 وليس اصل نادر الحادث وهو الرجوع حتى



يقال ان بقاء شائنة الاذن من اثار عدم الرجوع  
 قبل البيع لا وجوه بعد البيع فلا يتم المقصود الاثبات  
 على الاصل المبني قد سبق منا ان في اطلاق  
 الاصل باخر الحادث محتمل فان الاصل قد تنقذ  
 وانما لم يخرج الاصل بالنسبة الى نفس الاذن لان  
 الاصل فيه اصل مسبق يرفع الشك فيه بعد  
 ارتفاع الشك عن السبب بحكم الاصل والقصور  
 الشافعية وان كان الامر فيه ايضا كذلك الا  
 ان ابتداء الاصل في السبب بغيره وتعارضه  
 دغانا الى الاجراء في السبب اذا كان الاخر يعكس  
 ذلك يجرى استصحاب الاذن ايضا لعدم جريان



الاصل بالنسبة الى الجوع لمعلومية تاويله  
 ولعدا الفاعل فلا يستصحا عدم البيع حين الرجوع  
 فان البطلان من رتب على وقوع البيع بعد الرجوع  
 فاثبات البطلان من مبنية على الاصل المبيته الا  
 ان يقتل بخفاء الواسطة كما مر تظهيره في سوابق  
 كلانا الى الرابع اعلم ان الادلة المسئلة لو  
 ثبت دلائلها اتانددل على وجوب حمل فعل المسلم  
 المسلم صدقه منه على الصحة لا مع ذلك الحكم  
 بتحقيق الفعل المشكوك الصلوة وان ثبوت <sup>ضوء</sup> لمو  
 واثباته لا يدخل هنا بهذا الباب اصلا وهو  
 مما لا سرقة فيه ضرورة ان ثبوت شيء كشيء حقيقي

في اثبات الفاعل على  
 صدق الفعل  
 بيمينه بعد الفراغ



وطبعاً او الزاماً وتعبداً فزع على ثبوت المبتدئ  
 له فعل هذا الاضافه يبرر وجوب حمل فعل المسلم  
 على الصحة والقول باسقاط العدالة في النكاح  
 عن المبتدئ حصوله لازمه هناك امرين وفروع  
 وصحة وشبهة الاولى الجار والعلل والثاني  
 القاعده ولا يقع شيء منها عن الاخر القاعده  
 اغناء القاعده عن احراز العدالة فلما امر  
 عدم اغنيائه عن القاعده فلعل العلم بمطابق  
 اعتقاده لا اعتقاد الولي اذا كان الامر كذلك  
 نعم مع العلم لاحاجه اليها وينتج على هذا  
 غناءنا بالقاعده عن احراز العدالة فيما اذا



علمنا بآبائنا الفاسق بالفعل وبعد شك كل  
 الآخر على شيخنا العلامة الانصاري قدس سره  
 ادلة وجوه حمل فعل المسلم على الصحة عنده  
 ودفعنا المشهور الى اعتبار العدالة مع عدم  
 تفيدهم ذلك بما لا يبرهن النفس بان  
 الفاسق الظاهر في عدم كفاية فعل الفاسق و  
 عدم الفائدة للفائدة في حقهم وهذا الباب  
 استخرج منه عدم منافاة وجوه حمل فعل الفاسق  
 المطهر بآبائنا في الفعل لنفس على الصحة والحكم  
 بعدم الكفاية مع ذلك واشترط العدالة في  
 الثاني **والفائدة** خلاصته لفعلنا



عنوانان وحيثان حيث انه فعل الثاني  
 ويحيى له على الصفة في ثوبه جوباً احوه  
 وغيره وحيث انه فعل للنوع عنه ولو تزل  
 ولذا يراعى فيه القصر الايمان وغيره ما كانت  
 كانت ولا يحمّل من هذه حيث انه لا دلالة  
 وجوب الحمل الا ندلاً على وجوب حمل الفعل  
 وقد ظهر ان الفعل من حيثية الثانية فعل  
 النفس اشهى وورد عليه مضافاً الى ما سلفه  
 من انه لا يتم بالنسبة الى استنجا والولى للمبتدئ  
 لان براءة ذمّة الناس من اثار فعل الغير فلا  
 هنا من الاكفاء يجرى الاطباء انما الجا



والحمل على الصحة من غير هذه الجملة وانه لا فرق  
 ابدل من بيان التائب عن النفس كما في العاخر عن  
 الحج للعاخر والعكس وعن الغير كما عن الميت بالنسبة  
 الى الولي فكما قال هناك ان سقوط التكليف عن  
 الميت من ثمار فعل الغير الواجب في نفسه لا بد  
 ان يقول هنا ايضا ان سقوط التكليف عن  
 العاخر عن الحج من ثمار صحيح فعل التائب الواجب  
 عليه الحمل عليه عرفا بحرف ان ما نحن فيه من الاشياء  
 البسيطة والمسيبة والمنزل والمرال فمد من ذلك  
 ان الاصل في شك السبب حاكم على الاصل  
 في شك المسيبة ووقع بسبب بحكم الشارع ولك



لأن الشك في الحيثية المنزلة منزلة فعل الغير  
 وهو المنووع عنه أما نشأت من ناحية الحيثية  
 الراجعة إلى نفس الثابت بذاته أنا لا نشك  
 في الصحة من ذلك الحيثية إلا لأجل عدم إتيان  
 الثابت بما هو ذلك كلفه مقام برء منه  
 فإذا حكمنا بحكم أصالة الصحة بمثابة الحيثية  
 الراجعة إلى نفسه بثقلنا شك ولو بحكم التبعد  
 من قبل الشارع في الحيثية الأخرى ونوهم  
 منع جريان الأصل في شك المسبب إذا كان  
 المفصولا شرعا للشك المبني دون ولا  
 يلزم حجة الأصل المبنية مدعوم بخروج المفاد



من هذا الباب لو تم اصل الكلام فان صحة احد  
 الحجتين من الاثبات الشرعية للحجبة الاخرى  
 لا فرق بين هذا والحكم بوجوب دالاجرة لانه من الاما  
 الشرعية للحجبة الفائمة بنفسه التائب ولا وجه  
 لمعادها من اثارها دون الاخر مضافا الى ان  
 الغتة عقلت اعني بانه وكذا نقول  
 انه فعل للنوب عنه تزيلا والا ليس بالحقيقة  
 الا فعل واحد ولا يمكن القول بوجوب الحمل على  
 الصحة وعدم الوجوب كذلك هكذا اشكل  
 الاستدلال في بحر الفوائد لكنه مدفوع بانه  
 لا يبعد في ذلك بعد غتة الحقيقة للحجبة



وَأَسْتَبْطِاطُ الْعَقْلِ ذَلِكَ مُرَدُّهُ وَكَوْنُ ذَلِكَ

صَرْفُ الْجَعْلِ وَالْإِنْشَاءِ مَعَ مَا عَلِمْنَا مِنَ النِّفْكَاءِ

بَيْنَ اثْنَيْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ <sup>حَقِيقَةً</sup> وَبَيْنَ بَعْضٍ وَبَعْضٍ

يَدْعُو إِلَى التَّعْبِيدِ بِشَيْءٍ فِي شَيْءٍ فِي جِهَةِ الْوُجُوبِ

الْمُسْتَعْبَدِ لَهُ وَلَا يَدْعُو إِلَى اقْتِصَاعِ الْقَدَرِ

الْمَقْدُورِ أَنَّهُ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ قَدْ

بِظَاهِرِهِ لَا يَنْجُ عَنْ الْمَقْظَرِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَاعِدَةَ وَ

أَنَّهُ مُضْتَبَحٌ بِجَوْهَرِ الْقَائِمِ عَلَى الْقِيَمَةِ لَا أَنَّهُ

الْبَسَائِلُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِثْنَائِهِ فِي شَيْءٍ فَلَعَلَّهُ

لَمْ يَكُنْ لِفَعْلِهِ عَلَى مَا هُوَ الْمَعْنَى شَرْعًا بِخِلَافِ الْعَادَةِ

فَإِنْ مَلَكَ مَا لَمْ يَكُنْ أَقْدَامًا عَلَى الْعَيْشَةِ ثُمَّ



استشكل على لك بيان البين هو الظهور والقطع  
 وليس في فعل العادل أيضاً وأجاب بان المجمل  
 اذا ما يتم الاطميناً ايضاً اقول لا منافاة  
 بين وجه البين في قوله ونبا وعدي في عمله كما  
 ينطق بها القاعده ولو قلنا ان مقتضى التعليل  
 وجوب البين مطلقاً ولو مع اختصاصه بالموارد  
 تخصيص المورد عموم التعليل فنقول بحكوة  
 القاعده على الاية مردود في ذلك وذلك  
 القاعده على تخصيص عموم التعليل بنحو المورد  
 وقال في ما هذا لفظه ذكر الاستناد العلامة  
 دام ظله اننا غلبنا العدا له عندهم في هذه



المغافات ليس من جهة التفصيل في جريان اصاله  
 الصحة عندهم فيها بين فعل العادل والفاسق  
 بل من جهة اعتبار قول المخبر عن جواز الفعل عنه على  
 الوجه المعبر ولو كان بالاخبار الفعل والحال يجه  
 كونه على حال لو سئل عنه لاختبر بوجوب الفعل  
 على الوجه المعبر ولو فرض فقد هذا الحكم بصحة  
 ولو كان عادلا فالحجة اذا غيرة اصاله الصحة هذا  
 ملخص ما افاده دام ظله العلية وهو مبنى على  
 الاشكال المذكور في جريان اصاله الصحة  
 في فعل النائب نحو مرجئ الحكم بحضوره  
 فقرة المنوب عنه ولكك خبر كان المناقشة



فكما افاد به بان حمل كلمنا هم على فاذا ذكرنا فرئيت  
 له اضلا مضيا الى الله لا دليل على عيبا خبر العاد  
 بالمعنى المذكور ستم في الموصوعا الخارجية  
 قد برأته وقد ظهر مما اسلفنا ان القول <sup>باعتبارنا</sup>  
 العذالة في التأنيب المحذور يوجب الفعل منه ليس من  
 التفصيل وحجة فعل المسلم في شيء وان ثبوت  
 شيء في فرع على ثبوته نعم اذا اعلنا بصدر  
 الفعل اجمالا من التأنيب فلنا مع ذلك انه يعتبر  
 العذالة فيه مع عدم دهاينا الى ما حققنا  
 الانصاف من تعد الغش والجهل الموجب ليقعد  
 الحكم والنتيجة نكر لا محالة مفصلين في وجوب






الحمل لكنه ممنوع عندنا ولم يظهر من الاصحاب  
 ايضا فافهم ثم ان اطلاق المشهور اغربا العدا  
 في لنا مثل لنا ملنا اذا اطمئن التفسير  
 الفاسق يدل على عدم وجوب حمل مغل المسلم  
 على الصفة اذا كان الامر كك اللهم الا ان يحمل  
 كلامهم على غرض هذا المورد وهو يحتاج الى التلويح  
 وشاهد الحاشية من حمل فعل المسلم  
 على الصفة فيما شك فيه ومشاهاة وفصا وطرا  
 من ذلك يتأكد ثم الصفة ونفسه الى الاثار  
 الشرعية المترتبة على امره على او عارضه  
 على صفة هذا المشكوك المحكوم بصفته كالحكم

في هذا المتن  
 من المتن  
 من المتن  
 من المتن



بوقفه ملكا وقفه بايع ملكا دعي لمشرك  
 عدم بلوغ المحبب البيع مع فرض مقارنة هذا  
 الوقف والبيع زمانا عرفا وتحققا <sup>بأن</sup> بالشر بنفسه  
 احدهما وكل الغير في احدهما وكل فيهما ام لا  
 بل يقتصر على الاثار الشرعية المترتبة على الصحة  
 بدون الوسيط ذهب شيخنا العلامة <sup>نصا</sup> الاجل  
 وجماعة من المحققين وغيرهم على ما نسب اليهم في  
 التلخيص وما وجد في كجته الاستشارة والفتا  
 الخ انما عدم الفرق في ذلك بين مالوكا حقة  
 من باب الظن او التعبد اما على التلخيص فلما فرغ  
 بالاجل استقصا من ان الزمانا الشارع يستحق



شئ لا يلزم التعدي إلى غيره إلا إذا كان هذا  
الغير من الملوازم الشرعية له بخلاف ما لو لم  
يكن كذلك فإن الشايع قد الزمنا في المثال  
الشايع بترتيب ما ربيع الصحيح على مشكوك  
الصحة وهذا لا دخل له بالالزام بعد البائع <sup>بالمعنى</sup>  
حتى يترتب عليه نفقة ما اوقفه بعبادة أخيه  
فوق جلي بمنزلة الحكم ومثبت الموضوع ونحن  
نكلم على أول النقد برب فلا يثروا ما  
على النقد بربا لا أول فلا تروا كان الملحوظ  
جهة الطريقة وحيث الكاشفة عن الواقع  
فإنه بثبوت الموضوع ونزبه  يجمع الأثار



إلا أنه لا منافاة بين ذلك وعدم حجته ببعض  
 جهاته والتحقق لفرضه لكثير من ملحوظ  
 المسند في استدلاله فان استدل بالغلبي أو  
 ظاهري أو المسلمون فليبحثهم عما هما محققان  
 للظن والظن حجة ولو كان في الموضوعات ولا يبعد  
 من التحقيق إذا كان في مرتبة القوة المورثة  
 للأطيان الملتزمة بالقطع عند العزف والفعلة  
 فلا بد من التمسك بكل اثر لا يتجكم العلم من  
 جميع الوجوه ولا يعقل التفكيك بين الجهات  
 بعد تسليم ذلك وان لم يعقل تجتمع ثمانية  
 بل قال أنه لا بد من قيام الدليل على جميعها



فليُنظر إلى دليل الحجة ومقدار دلالة وهو أنما  
 الكتاب والسنة فاهتماماً <sup>بقوله</sup> قد يترجمها  
 يدل لأن على أنه يجب من مرتبة المسلم وتزويده  
 من البصير والبالحل وحمل فعله وتزويده على  
 وقد أغمرنا هو المقصود من النعيم <sup>الصحيح</sup> لبيان  
 كل مقام فإن عدم الحكم بها الوفاة في مثالنا  
 لا ينافي هذا المؤدَّ أصلاً إلا لو حظرت أن  
 القاعدة بالتبني لصيغة الوفاء بنفسها  
 مع قطع النظر عن الاستنتاج من حمل بعبارة  
 الصحيح وقد يتوالت أيضاً غير مقبداً إذا فرض  
 مع الموقوف عليه المسلم <sup>الصحيح</sup> المدعى للصحة



حتى يستنبط الصحة من قبله ولا أقل من الشك في

أن الزامه في محجر ترتيب الأثار المترتبة على نفس

الصحة والتعريف لغيره فلا بد من الافتضاء على المقادير

المعلوم وأما اختلال النظام فوضع لو سلم وجوه

في الجملة بمحجر ترتيب الأثار الصحيحة بالواسطة معك

وحال السيرة والإجماع القول في بعض الكروية

دليلين غير فاطمين كالسابقين من حيث الميزة هذا

كله واضح إنشاء الله وإنما الاشكال في غير

بعض المقامات وفي الأثر المترتب على الصحيح

دون الواسطة ومعهما من جملة ما ادعى الفصل

المعاصر الميرزا موسى هاشم فراد السيرة على



الاخذ به والحكم بترتب ما لو اختلفا في كون  
 المبيع عبدا او حرة فانه في الشك في الحمل على  
 من يتبع احكام ملكة العبد له وادعى  
 شجنا الانصاف فله فيما لو شاك في الاثراء  
 بما لا يملك كالحمر والخزير او بعين من عتاقه  
 مما يملك بالحكم بصفة المعاملة اعني دخول المالك  
 المشتري في ملكه وعدم خروج هذا عن ملكه  
 فلنا سؤال الفرق بينهما فان قيل  
 الفرق هو جوفانه لا ريب على نقد بوالصحة الاول  
 ان العبد قد خرج عن ملك مولاه ودخل في ملك  
 المشتري والمولى مفترق بملك ايضا بخلاف



الثاني فان من المحتمل الاشتراء بغير هذه العين  
المشكوك كونها ثمن اداء بغير مال بملك بملكها  
قلت انما والتقدير ليس ارادوا ولا يصد وعليه  
وسمى لا عيبا الجبر فيه مع ان المفروض ادعاء  
الجبر على خلافه الا ان يمتنع بواقع الاخر فانا  
نعلم عدم خلوا الواقع عن احد الامرين وهذا ايضا  
مشرك على الفرض وقع الشك والجماع الثالث  
لا وجه للحكم بخروج شئ من العبد وعين من الامانة  
في المقام بين هذا الكلام الى ان غايته ذلك خروج  
العبد عن ملكه استنادا الى الافراد والتقدير يوجب  
او العلم بعدم خلوا الواقع عن احد الامرين ولا





دخله باستنتاجه من الفاعل فلهذا وجه لعد  
الحكم بالخروج من الآثار الشرعية المترتبة على  
صحة البيع فتدبر والفاعل المنقذ لما دار له  
تمامه فلهذا الفاعل وعده جواز التمسك به عن  
الآثار الشرعية المترتبة بلا واسطة اضطرار  
دفع الإلزام كالمستوجب في المقامات وحقوق  
ميراثنا بما لا نرضى به **قال** ما هذا لفظه ما  
يقع من جهة المنازع بين المنازعين إن كان  
مما توطئ به صحة العقد وفساده لفظ الشرط  
المعبر أو وجوب الشرط المفسد يحمل على الصحة بمفع  
توثيق آثار الجامع لوجوب الشرط المنازع فيه



او فقد المانع كذلك وان كان مما لا يكون له  
 مدخل في الصحة والفساد كما اذا اختلفا في كون  
 المبيع حراً أو عبداً لما بالفرق مثلاً فان المدة  
 قد اختلفت دعواه مبدىة لحدتها كونه عبداً أو حراً  
 كونه غاملاً فجعل العقد على الصحة من جهة الأول  
 دون الثاني لعدم مدخلته في الصحة والفساد  
 فيلزم المشتري على اقامتها لبيئته عليه ومنهنا  
 يظهر الوجه في حكاية المشهور فيما اختلفنا  
 في كونه عبداً أو حراً او في كونه حراً أو عبداً يكون  
 المبيع عبداً أو حراً بالجملة على الصحة انتهى فلنا  
 السؤال من وجه الحكم بخروج خصوص مطلق



العبد ولو مع عدم الحكم يلزوم كونه عالمًا فلكا  
 قال معلا ولو جحد عدم الحكم بكونه عالمًا أنه خارج  
 عن حقيقة صحيح بيع العبد **نقول** الحق <sup>بمختصه</sup>  
 العبد أيضا خارج عن حقيقة صحيح البيع وان  
**قال** هما متفقان في عدم الثالث وكل شيء  
 مصداله ولا ترجيح حتى يؤخذ ببعض المضاف  
 دون آخر قلت نقول ما استوفينا كنهه  
 بالاتفاق لا دخل له بالقاعدة مع ان الحكم  
 بوجوب إعطاء مطلق العبيد كما ذكره من المثل  
 ايضا خروج عن موثر اتفاقهما فان المضاف <sup>للمس</sup>  
 من باب الالاف والاكثر الاستقلالين حتى يبق



ان الاقل متفق عليه بينهما وانا لم نقل بوجوب  
 من زنيك ثار شئ معين يقال انه لا معتز هناك  
 بل لا بد من زنيك ثار مطلق صحيح البيع اذا كان  
 في البين باثرك ذلك والا فلا بل لا بعد الاشكال  
 فيما اذا خلفنا في الصحة والفساد اجل الاختلاف  
 في البلوغ ايضا ولو مع اتفاقهما على اجر الصبي  
 بالنسبة الى الثمن والمبيع المعين فان مجرد ذلك  
 لا يثبت تحقق صحيح البيع والا لم يكن هناك اختلاف  
 فلا معتز في المبيع والثمن بالمعنيين الا ان يمسك  
 بالافراد التقدير والعلم بعدم خروج الواضع  
 من ذلك على تقدير الصحة وقد مضى الجواب عنه



لكن لك ان تقول ان الاثر مستند الى الجزء الاخر

من العلة بل هو العلة خفيفة فان مع العلم بعدم

خروج الواضع من المبيع والمثلث المعين للشرط نفي

من التأثير الا عدم الشرط وهو البلوغ فيحكم

اصالة الصحة بثبت الشرط ويثبت الاثر علمها

وليس كضالة الصحة معني الا الغاء جهة الشارح

المستلزم من عقد الفسار او ما هذا يصلح

بدفع الاشكال عن خصوص هذا دون مسألة

الحق والعبد ضروده انه لا يلزم من الغاء جهة

النشاز المستلزم من عدم الفسار وقوع البيع

على خصوص العبد بل مطلقا مالك وتوهم ان



القاعدة تدل بإضافة إيجاب لغناء ما ذكر  
إيجاب الحمل على الوجه الصحيح في القضية الخارجية  
لأن جرمي فيها التزاع مدفوع بمنع دلائلها  
على إيجاب الحمل في غير القدر المستلزم من الوجه الصحيح  
في القضية هذا ولا يبعد صحة دعوى السيرة في  
مسئلة بيع الحر والعبيد كما ادعاه الفاضل  
المنفرد والقول بحجة أصل الميثب الجارية  
في المقام بدلالة السيرة وأما على مدعيهينا  
في القاعدة فلا إشكال الأصل لا ينافي ما  
النيل عليها في الموارد الخاصة ثم اعلم أنه إذا  
لم يشغل قول مدعي الصحة على غرار مدعيه



مجزئة الصفة كما اذا ادعى احدهما الاجازة في  
 كل شهر يادهم والاخر في شهرين يادهم من الامر  
 سهل والاشكال في صوة الاستئصال كما في الفرع  
 الذي تعرض له العلامة قد بان قال اجزئت في  
 كل شهر يادهم فوق بل سنة يدينا فامة مضاقا  
 الادعوا الصفة لعدم الجمالة يدعى الحمد على  
 ما يصح به وهو الذي يتاخر خلاف السابون وملكه  
 على ما ادعاه الاستاذة ملكة الاول الصفة  
 بالنسبة الى التمام كما نسب الى بعض الاصحاب ووجهه  
 بان يقال ان لا اخلاف في المدة واقعا فوجد  
 هنا ودعوا الاخرى الزائدة على ما يشترط



الصفة خلاف الأصل فتخرج في الأبد من الوجوه  
 إلى اجرة المثل إن لم يزد على اثني عشر شهرا  
 لأفراد المور بعد عدم الاستحقاق وإن لم ينقص عن  
 الدينار ولا يجب على المسناب جريدها وإذا زاد  
 وعلى هذا يختص صون عدم اختلاف تكليفهما  
 ظاهرا وفاقا بما إذا تساوت اجرة المثل الآخر  
 ولا لو كان اجرة المثل ازديت من اللزاهم وذا مثلا  
 على الدينار الحاكم ولن يلزم المشتبا بالرد إلا أنه  
 ليس عليه بدينه بين الله الأخذ لو كان ضائفا  
 في دعواه كما أنه ليس عليه بالرد لو زاد على الدينار  
 وكان ضائفا في قوله كما أنه إذا نقص عن الدرهم





والذي يشار معاً يجب على المستأجر الرد لو كان  
 صادراً واقعاً وظاهرهما معاً إضافة واقعاً  
 لا ظاهراً ولا يجوز له الأخذ بظاهر أو بالجملة إلا  
 معلوم ولا ظاهراً فيهما فإني قلت إن  
 السنة أيضاً وكذا الخمسة أيضاً مثلاً مستلزمة  
 بينهما لشمول كل شهر إناهما في الداعي إلى الأخذ  
 بالسنة قلت ردعاء المشنة إناهما ولا  
 مانع منه وفيه أن الزام الشارع بذلك  
 الزام بما اتفقنا على بطلانه وإنا نعلم خلافه  
 والتعبد من الشارع بامثال ذلك من باب الحكم  
 الظاهر وإن لم يكن مستلزماً إنا نعلم



من حاله انه لم يعبدا بما يمثل هذه الامور فان  
 مدعى الصحة وان كان نخل يخلب العقل الى  
 امر بالسنة وكونها بمنزلة الا انه ليس هناك  
 بعد حقيقة والحاصل القاعده ولوقعها ما  
 دلائلها فاصره فيما اذا كان هناك دعوة  
 امر مع خصومه دائمة ممنوعه غير منفك عما  
 به يصح الامر الثاني لقول الصحة بالنسبة  
 الى الشهر الاول ولعل الوجه فيه ان دعوة  
 المستاجر السنة وان كانت مطابقة للصحة واجبة  
 الا انها معاصنة باشتراطها على الامر الزائد  
 فلنفسط اما وقوع الاجازة على الشهر الاول



متفق عليه بينهما فلا بد من الاختيار والرجوع  
 الى اجزء المثل وطرح الزائد لما نفع لا يمنعنا  
 من طرح الناقص وقد ظهر جوابه من السابق  
 هذا الاتفاق لا يفيد مع انه يترتب الحكم بما  
 نعلم خلافه وبطلانه وهو الا لزام بجزءه لمثل  
 وايضا الاتفاق على هذا المقدار من المدة لا  
 يصح الاجارة مع قيامها بما لا اجارة ايضا  
 وليس بالنسبة له قدر مسلم الثالث  
 البطلان الراسي وهو المنسوق الى المشهور  
 قد ظهر الوجه فيه فهو المنصوب في الكلام  
 فاما عدنا في سوابق كلامنا من التسمية



على حجة القاع له من باب لقلز او التبعيد  
**فنفول** وفائدة انه قد سبق لفواصل  
 المعاصر المنزلة موسى الاولا الى ظاهر الاضاح  
 وما وجد من كلامهم يساعدهم هذه الدعوة  
 اصحابا ولم احد من صرح بالحجة من باب التبعيد  
 وقد ضعفه احيانا حجة من باب التبعيد  
 جدا والتحقيق الحق والشفقة والتفصيل  
 فانه ربما تكون حجة من باب صرف الظن والظهور  
 من دون شائبة تبعيد اصلا وقد تكون حجة  
 قربا من التبعيد لا صرف بل لحاظ الكاشفة  
 بمعنى ان هذه الحجة كانت ملحوظة عند

على حجة القاع له من باب لقلز او التبعيد  
 فنفول وفائدة انه قد سبق لفواصل  
 المعاصر المنزلة موسى الاولا الى ظاهر الاضاح  
 وما وجد من كلامهم يساعدهم هذه الدعوة  
 اصحابا ولم احد من صرح بالحجة من باب التبعيد  
 وقد ضعفه احيانا حجة من باب التبعيد  
 جدا والتحقيق الحق والشفقة والتفصيل  
 فانه ربما تكون حجة من باب صرف الظن والظهور  
 من دون شائبة تبعيد اصلا وقد تكون حجة  
 قربا من التبعيد لا صرف بل لحاظ الكاشفة  
 بمعنى ان هذه الحجة كانت ملحوظة عند



في مقام السبيل مع عدم كونه حلة في الحجة

وعدم وفائها باثبات هذه وقد تكون حجة عن

باب صرف التفتد أما الأول ففي الصحة

الاعيانية والاعراض الفاعلية فيها وكذا <sup>فبالسبيل</sup> الألية

والأقوالية والاعتقادية الراجعة إلى المسألة

والكافر صغيرا وكبارا وسائر الطبقات <sup>ضارة</sup> والأشياء

في الجملة فإنه كثيرا ما يكون لأحد محبته <sup>أو كراهته</sup> التردد

في الصحة والفساد والتردد بدوي والاعتقاد

الملاحظ والنظر إلى الطبيعة الأصلية في

الأشياء ونظرها إلى جهة كمالها مع قوة

ضعف الضارفة عن هذا نظر ونظم <sup>بالمفسر</sup>



بالفتية والسلامة ولا يخاف من الخشاع في الخشاع ذلك  
 الى ليل فاصل من قبل الشارح ومعه حجة  
 ان هذه المرتبة من الاطيان انما القطع معلوم  
 والفرو بين هذا والقطع مجرد جواز ودرج كذا  
 عنه دون القطع على ما هو المعروف قد اشترنا  
 الى هذا بما قد ذكرنا وما الشاكي  
 ضما اذا فرض حصول الظن بالله من الطبيعة لا ضلته  
 او المقضية الخارجية والحالات الغريبة او القليلة  
 الوجودية لا هذه المرتبة من القوة والتأكد  
 فيه بحيث لم يكن من الشارح الزام وتعمد لا  
 يعلنه ولا يعينه به عند العقلاء وهذا كما





اذا الزمنا بالحمل اقتضاها حال المسلم وندبته  
 بالاسلام فانا اذا شككنا في انبائها المسلم  
 بصلوة الميت لم يكن بمجمله وفطرة داعية الى  
 الانباز بخلاف الصدم مثلاً فان الطنائع  
 بحاصل الخلق مع قطع النظر عن وجوبه في  
 شرع من الشرائع مجبولة عليه ولا بد في وجوب  
 خلافه من دواعي وصاف لكن الطبيعة بالطبيعة  
 معرضة عن المشاق كالصلوة والصوم <sup>لها</sup> وامثالها  
 اما مع ذلك التزامها بالاسلام وبنائه على  
 انفسا اثار الرسول والشرع يورث المظن بالانسان  
 وان لا يوجب غاية الاطمينان ومكذ الامر



بالنسبة إلى أهل سائر الشرائع ونكاح نفهه  
 ليس هذا الظن ومرايبه اشخاصه ازمانه تحت  
 بيان وقد يساعد الغلبة مدنا لفه هذا  
 اذا علمنا بمطابقه معتقد الفاعل والعامل و  
 اما حجة اصاله الصحة فيما اذا حمل الحال  
 او علم علم العامل مع المخالفة في الجملة ليست الا  
 من باب صرف التقيد كما لا يخفى افادته  
 قد صدق البحث عدم محض الكلام بفعل السلام  
 وعموما يرجع الى الكافر ايضا فتقول  
 ان حالهم في الطبيعيين مثل اهل الاسلام من  
 حيث البراءة الاطميننا غالبيا بالصحة ومكنا

في كلامه  
 في كلامه  
 في كلامه



فصل العجبة من اهل الاسلام وفي غير ذلك من

الافعال والمعاملات مما يشرى بحيلة فلا

يبدل شئ من الكتاب والسنة على الحمل كما هو واضح

واما اخلال النظام فيختلف الحال باختلاف

الحال وكثرة الخاطئة والخسران معهم وقدمها

والظاهر عدم اخلال عدم حمل افعال العجبة

على الصحيح لقله تكلموا بالمواعاش وما انتظام

النظام في ما السيرة بحقيقة بالنسبة الى

الكفار ولو كان من باب الحمل على الصحيح على معتقدهم

المخالف لنا المضي في شرعنا وامر الكفار في

هذا الباب عندنا اظهر من اهل الاسلام و



واعمالهم معاملة الحق لعلمنا بالانصاف  
مع مخالفة بخلاف أهل الاسلام فانهم لا  
يحق السيرة في الموارد الخاصة ما أحل على  
لنا مثل في امضاءه معتمد كل احد في حق كل  
احد وقد روي عن شيخنا الانصاف قدس  
على ما نسب اليه الاستاذة وتحققها بالنسبة الى  
الافعال الصادرة من البصيرة فانها مثل هذه  
ووفقه صحيح فاسد السائر من اعلم انه  
لا ينفصل النعازير بين القواعد والادلة حيث  
ان مصطلح الاول في الشبهات الخارج بها عن  
شاز الشارح ومجربا ثابت الاحكام الكلية

هذا  
في تحقيق  
الافعال



الإلهية وإنما يقع النفاذ الصوري فيها  
 من الأمارات المجعولة للميزا لموضوعا المبتدئ  
 وكذا البراءة لكنه بدو والحكومة الامارة المبينة  
 عليها مطلعا ووردها على البرية لان يود لها  
 البيان وهي ثباتا ما خاطا مع الاستصحابا  
 فلا حظ مع استصحاب الحكم الوضعي وهو عدم  
 النقل والانتقال مالا لينة كل من البائع البيع  
 والمشتري الثمن ونارة مع استصحاب الحكم كالتكليف  
 من جواز تصرف كل من البائع في المبيع المشتري  
 في الثمن ونارة مع الاستصحاب الموضوعي كما استصحى  
 عدم البلوغ اذا اشك في الفهم من جهة الاشك



في حكمها على استصحاب الحكم الموضوع  
 الشك في الاشتغال وعدمه ناش من الشك في صحة  
 وعدها بعد قضاء القاعدة بما يزيل الشك  
 الاقوى والعجز من الفاضل المبرر موسى حيث  
 اشكل على هذا بان الشك في الفضايل  
 هو ناش من الشك في الموضوع كالبالوغ ويصح  
 عدم البالوغ كما علة من قبله وان كان لا  
 مطا يقين ينتج وازاد توجيه ما افاده شجنا  
 من حكمه القاعدة على استصحاب الفضايل  
 فرضنا فقال ما هذا لفظ ويمكن ان يقال ان  
 فرض التعارض بين استصحاب الحكم والموضوع





وبين القاعدة انما هو مع الانماض عن كون  
 الاستصحاب الموضوعي على الحكمي بينهما على موا  
 التعارض ونبينا لما هو مضطرب كلمات لا ضا  
 لان محل الكلام في تقديم القاعدة على الاستصحاب  
 انما هو الاستصحاب الموضوعي دون الحكمي لعد  
 اختلافهم في تقديمها على الحكمي كما صرح به  
 بعض مشايخنا انتهى وقد عرفت ان المراد من  
 عدم النقل والانتقال انما هو عدم الانتقال  
 وظاهر انه غير مسبب عن الباطن وقد تقدم  
 الامر بالاقوة الى ذلك لا يتوقع تسليم انتهاء الآ  
 الى ذلك وسبب الشك في الباطن للصحة



ومحكومة الاصل فيها للاصل فيه لا الوجه  
 لملاحظة اصل الفضا مع القاعدة وتعارضها  
 فلا بد من التوجيه بما وجهه وهو لا يمنع المحكومة  
 وسببا لتحقيق كذا الحال بالنسبة الى الحكم  
 التكميلي والفرق في الشك في الحكم التكميلي  
 مستبعد عن الشك في الصحة مع واسطة شك  
 في الحكم الوضعي بخلاف الحكم الوضعي لا اشكال  
 في شيء من ذلك ولما الكلام والاشكال في ملاحظة  
 خالها مع الاستصحاب الموضوعي وعند  
 ابطال الاستدلال في الافادة وحقق الامر في  
 بحر الفوائد بما لا يبرر على حاصل ما حققه



وفافا لشئنا فده الحكم بالصحة ولنا وركنا  
 نوافق ذلك شاعدهم من حيث النتيجة الآتية  
 لا بأس ببيان جمال الحالك في الجملة وبغير  
 موارد النظر وعليك بفتح البصر فقول  
 جزء في غير حاصل ما استنفدتا من حيثنا  
 العلامة فده مضافا إلى مضافات أصناف  
 إليها الاستنارة وبغير ما يفيد فده والخفاء  
 مع موارد انظارنا بحسب الفكر الفان والفان  
 حكومته القاعدة على الأصل الموصوف مع فرض  
 حجةها من باب الظن كما هو المستقام لا كثر  
 حجة من جهة التقيد وأما مع جعلها من الأصو



التعليلية إذا لوحظ حالها مع اتصالها على بلوغ  
 الثابت قبل العقد لا تغاير بين تلك الحقيقة  
 اتصالاً من مفاده عدم ترتب الآثار ما لم يترك  
 عليه ثبوت المفروض لالة القاعده عليه فهي  
 حاكمه عليه فليس هناك تغاير في الحقيقة و  
 ليس مفاده عدم كون الموضوع سبباً للعكس الحالة  
 السابفة نعم هذا يتم بناء على الأصل المبيّن  
 الثابت عدم حجته لا يؤول إلى احتياج في إثبات  
 التغاير في إثبات كون الموضوع الخارج عن  
 سبب حتم نورد هكذا بل يقول ان من قال ان  
 والحالة السابفة عدم وجود السبب ومفاده هو





وهذا نفي وإبطال وتعارض مسلما لانا نقول  
 هذا الذي ذكرناه في الحقيقة بيان لا لبس فيه  
 القصور وهو مسلم والوجه في ذلك انه لا معنى  
 للاستصحاب الا وجوب ترتيبا للمشكوك فبعد  
 تنزيل الشارع مورد القاعدة منزلة المقطوع  
 والغاية لخصال الفسائل لئلا يشك في بقاء الحال  
 السابقة هذا غاية التوجيه وفيه انه مفقود  
 فنقول لا معنى للقاعدة الا وجوب ترتيب  
 اثار مشكوك الصحة لو اخذ مورد لها منزلة مقطوع  
 الصحة فبعد تنزيل الشارع مجرى الاستصحاب  
 بمثابة مقطوع البقاء يحكم بعدم وجوب



لعدم الشك في الصحة بل يكون بمنزلة مقطوع  
 العتق فالحق لا يخصص عنه هو ترجيح القاعدة  
 بخلوها عن القاعدة لولا انفذتها على الاستصحاب  
 لو قلنا بكم جريانها الآونة مؤدوها استصحابا  
 او غاية فله الفائدة لو قلنا انه كذلك بحسب  
 الاغلب الذي خلافه في غاية الندرة المحقة  
 بالمعذور و ترجيح القاعدة باختصاصها كما فعل  
 الاستشارة مبتدعة الاول لكن الظاهر ان  
 استخراج بعض الامثلة لاجراء القاعدة مع  
 خلو مؤدوها عن الاستصحاب لاول ما فعلنا  
 ولذا لوحظ حالها بالفاظ اثباتها صدق العقد



من البناء مع الاصل الموضوعي بلحاظ اثنائه  
 صدوره من غير البناء فيعارضنا تعارضاً  
 حقيقياً مستلماً الا انه يرد عليه بوزان الاول  
 ان الاصل مثبت كما في كلمة الاستسكان  
 عدم افادة التعارض بهذا الوجه هو بطلان  
 من البطلان لكنه ما عند منطوره منه اما  
 الاول فلاننا وان سلمنا كوز الاصل مثبتنا كما  
 فرقنا كما فرقه الاستناد والاثبات يمكن التفريق  
 بوجه لا يرد عليه ولعل الوجه في عدم اشتراك  
 شئنا فانه بهذا الوجه ولا يخفى ان الحمل كله  
 على مجرد المناشاة والتمني لا على ما فرقه



ما سبقنا ورد عليه بان ليس صدرا لعقد من  
 غير الغالبين الاثنا والستين المنزلة على عدل بلوغ  
 وهو واضح غامبه بل كما رجليه ان يكون ليس  
 من اثنا اصاله الصفة الصد من بالغ انصافا  
 الزامنا الشارع بزيادتنا وصح العقد لا دخل  
 له بثبوت البلوغ وصدده من البالغ لكان لا تقر  
 على هذا الوجه ولا ندعي فعالا واسطة او خفا  
 لتحققها حلية جليا بل ندعي ان اصاله عدل بلوغ  
 نذل على بطلان الموجب والقاعدة على صحة اما  
 تحقق الغارض بينهما لو تحقق دلالتهما بعدا  
 الوجه فمحقق واما دلالتهما بناء على هذا الوجه



فليس له رتبة لطلان على ما لو صدق  
 القطع بعدم البلوغ ولا معنى للاستصحاب إلا  
 وجب ترتيب الأمر السابق فيدل على بطلان التو  
 واحر القاعده بالعكس كما هو واضح وليس بين التوا  
 عدم البلوغ وبطلان الواقع برزخ واسطه  
 حتى يكون الاصل مثبتا لا يقال انه ليس بطلان  
 العقد الموجب فعلا من ان عدم البلوغ ليس  
 الواجب استصحابه فكيف يترتب على عدم البلو  
 السابق بطلان هذا العقد فان بطلان الموجود  
 من ان عدم البلوغ الموجب فعلا محكم الاستصحاب  
 ويوضح ذلك ما اذا ولد المولود غيبا به ولد



وبين قديم

شأن من عنده ماله في حوته فانه لا يترتب بحكم  
استحقاق حوته وجوالاتها وعليه من ماله  
هو مثل ما في غيره واما الثاني فلا يمنع  
الاتحاد كما افاده هذه <sup>بما لا</sup> ما عرضت ما يترتب عليه  
الصحة هو صدور العقد من البالغ الذي له عليه  
القاعدة وما يترتب عليه لفساد عدم صدوره  
لا الصدور من غير البالغ فانه ضد وظاهره في بعض  
الاشرا والفضل لا الضد نعم اذا كان لصدور العقد  
من غير البالغ اثر في حد ذاته بحيث يترتب الحكم  
بحق هذا الصدور المترتب عليه هذا الاثر فيع  
استناد البطلان والفساد لهذا الصدور ولا



وجوده ولا تعارض وجوده لذاته ثانياً ولو فرض  
 وجوده ولا يوجب تعارضاً منه من حيثية البحث  
 التي نحن بصدد ههنا نعم إذا كان الوجودية العدمية  
 أي عدم صدور العدم من الوجود محظوظة في  
 هذا الضد كما أن التعارض محققاً وكان يجب  
 علاجه وليس نفيساً بالجملة التعارض الواجب  
 الرفع المفيد للمختم مقبول عند الأئمة والموجود  
 صورته على ما ينزلي مع عدم ترتيبه عليه لا  
 فائدة فيه لكن الأولى المنع الرأسية لعدم كفاية  
 الآتين المعبرين ولا الغيبات في أحد هاتين التبيينات  
 ولا بأس بتفصيل غير عنايته في هذا المقام



فوجب التصاريض والذكر التحقوا زاحالة عدم  
 البلوغ فوجب التصاريض لا خيب الحكم شرعا بصد  
 العقد من غير بالغ بل بحيث الحكم بعد صد عقد  
 من بالغ فان بقا الاثار السابقة للموضين <sup>مستند</sup>  
 الى عدم السبب لشرع فالحمل على الصحيح يقتضيه  
 كون الواقع البيع الصادر من بالغ وهو سبب شرعي  
 ٢. اذ نفاذ الحالة السابقة على العقد ازالة  
 عدم البلوغ لا يوجب بقاء الحالة السابقة  
 من حيث العقد من حيث آخر اذا بيع التصاريض  
 غير بالغ بحكم الاستصحاب لانه لا يوجب الرجوع  
 الى الحالة السابقة على هذا العقد فانه ليس





فما يترتب عليه لأن عدم السبب من آثار عدم

السبب من آثار صدقه وان فرضنا انه يترتب عليه

آثار اخر اشقي واما كان احتفال القول بان

الصدق الموجوعين عدم النقيض لوجود نكلا

الاستثاء العلامة له ليدفعه وقال له

ان عدم المعلول مستند الى عدم العلة الناقصة

وليس من افراد عدم العلة الناقصة ايضا

ضروره استحالة انطباق المعدوم على الموجوع

وصدق عليه حقيقة شهي أقول هذا هو

الحق <sup>فان</sup> ارتفاع النقيضين بمعنى عدم انضمام

الشيء لشيء كالعلة الناقصة فيما <sup>فان</sup> فيه نقيض



وهو عدمها كاجتماعهما مما يستحيل  
 المائر من الصديق والتقيضين انما هو استحالة  
 الاجتماع مضافا الى اضافة الارتفاع بخلاف  
 الضد لا مكان ارتفاعهما كما ليسوا والبيان  
 فلا بد من انضاف العلة السافضة بانه غير العلة  
 الثامنة كونها احدا فادعدها وايضا  
 من البداهة ان كل ما لا يكون غير الله فهو عينه  
 وذلك لان غير الله فففيه عينه فان الانسان  
 ليس هو البشر فهو عينه ذلك لان غير الشيء  
 فففيه وعينه اثباته فاذا لم يكن غير الشيء لم يكن  
 ارتفاع لتقيضين فنقول ان العلة الثامنة



غير العلة النامية بالذات والتسليم وعلته  
 النامية غير عكسها ايضا فينتج ان العلة النامية  
 هي عكسها لانه قد سبق ان غير الشيء نفسه فلو  
 لم يكن غير العكس لما كان الشيء في الشيء اثباتا  
 وورد عليه انه لا ريب في الجواد غير النبات ومنها  
 غير الحيوان فعلى ما وردنا لا بد ان يكون الحيوان  
 جوادا مع ذلك انه بطلانه لكن لا يخفى ان هذا لا  
 يدفع الاشكال عن عدم كون العلة الناقصة  
 من افراد عدم العلة النامية بطريق النقص لا  
 ان يحصل المطلب فهو ان غير الغير من عين  
 لكنه مختص بما اذا كان الحمل حمل وهو لا دوهو



والكلى والفرد وليست برفقولة ضرورية  
استحالة انطباق المعدم على الموجب معنا  
ان الوجود والعدم نقيضان فيسجل صدقهما  
على الآخر وحمله عليه للزوم الاتحاد بين الموجب  
ضوء والمحمول مع كمال التباين كالتنافر بين الوجوه  
والعدم كما هو تفاض النفاضة ويرد عليه ان  
التناقض انما هي بين الموجب والعدم المطلق  
والوجود عند شئ خاص كوجود زيد على  
لا الوجوه المطلق والعدم الخاص لا الوجوه المخصوص  
بخصوصه والعدم المخصوص بخصوصه غير ذلك  
المخصوص به كما نقول الوجوه لا شئ او زيد لا





شجر فدعوى استحالة انطباق المعدم على الموجو  
 ممنوعه والوجه في ذلك مع ان المراكه هو ما  
 حقه رة ان لعدم المصاحظا من الموجو شأ  
 من الخلق وهذه ملاحظتنا حيث غل بعد  
 العلة ولولا ذلك لما كان بين عند زيد وعك  
 عروفه وحوالنا لا مبر في الاغدا من باب الجنا  
 في الشدة ضعف قوة الوجو خليف لا شك  
 في عدم الاعتبار بالشك في صحة الكلام  
 الصافي من المشكك من جهة التدوين بين  
 كونه هازلا ولا هيا وغافلا او فاسدا  
 خيلا فانه لا يعتد بالاحتمال الا في سببه

لا يخفى  
 على من  
 تفحص  
 في  
 هذا  
 المقام

المعلق  
 على  
 الكلام



العقلاء وبناء أهل كل عرف في كل زمان و  
 مكان بطبقاتهم المختلفة كما هو الحال بالنسبة  
 إلى الشك في النشوء عن عفة قلبه <sup>الكلام</sup> بحسبه  
 كما شفا عنه أو إيجاده حجة باللفظ فاصدا  
 عامدا للداع دعاء إلى مجرد ذلك فانهذا أو  
 ان لا ينافي حمل كلامه على الصحيح ولا يلزمه  
 عدم الحمل على كونه كما شفا فيه بوجهه لا  
 والعين والبناء على خلاف ذلك الآيات  
 علم خلاف ذلك والوجه في المقامين الغلب  
 المودعة للاطمينان الملقى بالقطع المأمور عليه  
 بالقطع هكذا بقية المقام الكرميات لم يكن في



امثال المقام بعد من قبل الشارع وما  
 فعله انما هو الامضاء الامر عند انوار  
 حصنات الموارد ودرنا بدل على حصنات  
 وجوه الحمل على الكاشفة والالتفات ثم انه  
 في دعوى كونه هازلا او انما ما يفظ وفي  
 الامر في جهن من جهاته الاول من جهة  
 ان المتكلم صان باعتقاده ام لا الشك  
 من جهته انه مطابق للواقع ام لا لا ينبغي الانبا  
 في ان ما دل من الكتاب والسنة على وجوب تربية  
 فعل المسلم على نفي الحمل على الحسن والاحسن  
 بدل على وجه الحمل على الصريح بالمعنى الاول <sup>لشقة</sup>



المناسط لو لم نقل بالدلالة اللفظية لكون  
الفعل اعم من القول وهو احد افراده وفعل  
اللسان مضافا الى عكسها صاهما بالفعل  
وقد عبرا الامر وغيره من الامور العامة بالا  
باسم ترتيب الالفاظ الوضعية اذا كان شيء منها  
مترابعا على صك بهذا المعنى كما في المثال  
لعدم الدليل كما يظهر من سوابق الباسحة ولم  
يقبل به احدا ايضا واما الكلام في اعتقاداته  
فيظهر بعد التامل في حال فعله وقوله <sup>لنا</sup> <sub>لنا</sub>

والصبي يدعى  
والكاظم بن العباس  
الشجاع بن زيد  
والأخضر بن زيد  
المنصور بن زيد  
فرغنا من هذا  
والحمد لله



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي لا ينقطع  
ما برز من خاتمة الدنيا على أحسن  
الصلوات

والتأليف على أسرار الأئمة  
الذين هم أكابر السراج  
التي هي الشريعة الكائنة  
التي هي الشريعة الكائنة  
التي هي الشريعة الكائنة

عليها الخضر المستطاب  
الأكبر الأكرم  
الأكبر الأكرم

أحمد الله الذي لا ينقطع  
ما برز من خاتمة الدنيا على أحسن  
الصلوات  
الأكبر الأكرم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِيضًا فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ بَشِيرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ

أَحْلِلْ الْكَلَامَ لَا دَاءَ أَسْمُ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلِيمِ

أَحْمَدُ مُحَمَّدًا أَكْرَمَ مَدَائِلِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذُنُوبِنَا أَلَسْنَا

مَالُومًا كُلَّ هَيْطَةٍ وَالْهَيْئَةُ مَوْلَى الْوَرَى

إِلَهَ حَمْدًا عَلَا عَلَى الشَّيْءِ وَمَلَأَ مَلَأَ

الْأَعْلَى وَحَمِي طَائِفَةً وَأَعَدَّ لَهَا عَدْلًا وَسَوَاءً

وَحَامِدًا بَدْعًا وَأَهْلًا إِلَى مَا سَوَاءً مُحَمَّدًا

أَصْلَحَ الْأَعْمَالَ وَخَصَّ الْأَمَانَ مَدِيرَ

الدَّوَارِ وَمِعْمَرِ الْعَوَامِرِ عَالِمِ الْأَسْرَارِ

الْمُطْلِعِ عَلَى الشَّرَائِعِ مُعْطِلِ وَسَائِرِ الْأَعْيَانِ



وَمُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْكَافِي وَاسَلَّمَ اسَلَامَ سَلَامٍ  
عَلَى رَسُولٍ هَدَى إِلَى نَارِ السَّلَامِ وَقَدَّعَا  
إِلَى الْأَسْلَامِ أَقْبَلَ الصَّادِرَ وَالصُّدُورَ  
وَعَلَى خَوَامِلِ كَلِمَةٍ صَوَائِعِ مَسَائِلِكِ الْمَقَادِ  
وَمَطَالِعِ مَذَاهِبِ السُّلُوكِ مَا سَأَلَ الْمَلَأُ  
وَسَأَرَ السَّمَاءُ حَوْلَ الْهَوَاءِ وَالْدَّامَاءُ  
وَوَدَّاءَ الْحَمْدِ وَالسَّلَامِ أَجْرُ دَائِلِ الْعَالَمَاتِ  
رَحَلَ مُحَمَّدٌ وَلِلْعَالَمِ أَيْمُهُ أَيْمُ الْإِمَامِ  
وَلِلْإِمَامِ مُؤْنُهُ عَلَى رُفْعِهِ السَّلَامِ  
إِلَى مُؤَلَاهُ صُورِ التَّسْوِيلِ وَأَوْلَادِهِ الْكَرَامِ  
وَوَصَلَ إِلَى الْقَمَرِ الظَّاهِرِ لِأَحَدِ أَوْلَادِ الْأُمَمِ



مُوسَى عَلَى رُوحِهَا السَّلَامُ وَلَحَسَّ لِلهُوَاءِ  
كَمَالَ الْحُرِّ إِلَى أَحَدِ خَالَ لَهُ لِلرُّوْرِ دَاي  
الْأَصْلَحِ أَهْمَالِ الرُّخَالِ وَالْوَكُودُ وَهُوَ الْحَالِ  
سَالِكِ اضْطِرَّاطِ حَرَمِ أَحَدِ الْوَسَائِلِ وَإِنْ غَالَا  
لِلْوُسْعِ لَا ذِرَاكَ أَحَدِي الْمَسَائِلِ وَلَكِنَّا رَأَيْنَا  
سُوءَ الْوُهِمِ وَفَهْمَ سُوءٍ وَسَمًّا وَحَمَلِ  
أَمْرِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَصَحِّ امْرَأَتَانِمَا سَمَّا أَعْمَلِ  
وُسْعُهُ مَعَ مَا هُوَ رَاحِلٌ لَا مُسَامِحَ وَلَا  
مُسَاهِلَ وَمَا عَدَلَ غَا حَرَّةُ فُحْرِ الْوَسَائِلِ  
وَعَلَمَاءُ الْعِصْمَةِ الْمُعَلِّمِ وَالْمَلَأَ مُوسَى وَجْهَهُ بِاللَّهِ  
وَالْعَالِمِ الْعَامِلِ أَهْلُ الْهَرْدَامِ عَلَيْهِ وَهُوَ



أَطْلَسَ الطُّورَ كَأَسْرِ الْأُصُولِ الْمَعْمُولِ وَ  
خَامِلٌ لِمَا لَا حِمْلَهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عَلَى مُطْلَعِ  
وَهُوَ الْمَأْمُولُ وَسَأَلَ اللَّهُ مَوْلَاهُ إِصْلَاحَ  
سَوْءِ الْأَوْهَامِ وَعُصَمَاءِ عَوَائِدِهِ لِعُلَمَاءِ  
الْأَحْكَامِ وَسَوَالِهِمْ عَلَى التَّوَلَامِ وَالسَّلَامِ  
وَالْإِكْرَامِ أَصْلُ هَذَا مَجْمَعُ الْأُمُورِ  
الصَّحَاحِ أَمْ لَا أَعْلَيْكَ أُمُورٌ وَالْأَلَمَّا عِلْمُ الْحَالِ  
كَمَا هُوَ أَحَدٌ هَذَا مَا صَحَّ هُوَ مُتَكَمِّلٌ وَ  
عَكْسُهُ هُوَ الْغَائِلُ وَكَامِلُ كُلِّ مَرْمَالَةٍ كُلُّ خَائِلٍ  
أَعْتَدَ لَهُ الْأُصُولُ وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ وَاحِدًا  
لَوْ دَرَدَ أَمْرٌ مَا عِلْمُ كَيْفَالِهِ وَعُطِيَ الْفَيْدُ عَلَيْهِ

احدھا

[illegible]



أحدهما الأصل الأول علم الحال الأول ورد  
 طرق عكسه أمّا كم مورد الأمر مجهول على ما صح  
 ولو وقع علم علم حالة الأول كعلمك لستمع  
 لو ولد ولدك لو علم المخاورد وما علم كمال كلامه  
 وعكسه مع عدم ما ادّعى أنه ما عداها  
 أصلاح الأوهام وتجل أعمال أهل الاستلا  
 على الصّحاح كمال مستلماً ولا لادى إلى أعمال  
 أعمال السوء كالحق فاللوم وما سواها  
 محل الكلام أمر سواه وهو العمل على الصّحاح  
 لو علم علمه إلى سواه وعدل على الأول على  
 ما ادّعى رؤس كل الدلائل أمّا كلام الله <sup>لولا</sup>

كلامه

على الصّحاح  
 زوايا من علم  
 رجب شئ لم يجرى  
 وزد به مع عدم  
 ان الكذب فأن  
 وانضبطت إلى  
 الكفيل إلى  
 من أخى إلى  
 هـ باب من  
 غيب الثبات  
 من فعال  
 زوايا من  
 في الاستلزام  
 وواجب إلى  
 في صدق  
 الشئ في  
 وغير ما















بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

لها وهما أصل ولودل ما سواها خواه كلا  
الله والمعضوم ما صح الاجل الا لو علم وضو  
احكامها الى الحلم ومع الوصوح اعمال الاصل  
عموما ولودل سائر الدلائل صح ولو مع دعوى  
علم وضوهما الى الادراك والحلم معا  
هل مدلول الدلائل الحمل على ما صح لك الحامل  
او الغامل كما هو رد دلالتها على ما صح لدن  
الحامل ودل الدلائل لا كلها مع التطوع  
او التبرع ما دل ذلك الا الاقلا لولا علم  
علم الغامل حكم المورد وعد وجرم على الغا  
عدم ادراك حكمه وله حكم واحد لك الغا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
اقول لا بد من توضيح  
بعض ما في هذا الباب  
او فوايقضوا قالوا  
بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
في ان الحكم على ما  
انفقا عليه في عدم  
مطلقا انما ارادوا ان  
وصول احد ما او كليهما  
والبيع وان كان من  
الابات والابا لا بد  
انما اذا علم وصول احد  
الى البيع مع غيره

كلما  
والبيع  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



كَلِمَهُمْ وَكَمَا لَوْ عَلِمَ عَدَمَ عِلْمِهِ وَهُوَ مَرْدُودٌ وَمَا  
أَحَالَ ذَلِكَ حَكْمَ اللَّهِ كَمَا هُوَ وَبِحَرَمِ عَدَمِهِ  
الْأَدْرَاكَ دَلَّ كَلَامُ اللَّهِ وَالْمَعْصُومُ عَلَى الْحَمْلِ  
لَا ذَاءَ عَدَمِهِ إِلَى غِيَالِهِ الْحَرَامِ وَهُوَ سَوَاءٌ وَهُمْ  
وَحُرَامُهُمَا أَلَا مَوْلَاهُ وَعَمَلُ الْعُلَمَاءِ مَعْلُومٌ  
وَالْأَوْسَطُ مَعَ السَّطَوُعِ عَمَّا لَوْ عَلِمَ عِلْمَهُ وَحَالَ  
حَلِّهِ مَا دَلَّ كَلَامُ اللَّهِ وَالْمَعْصُومُ عَلَى الْحَمْلِ لَعَدَمِهِ  
الْأَذَاءَ إِلَى هُمْ سَوَاءٌ وَهُوَ عَامِلٌ كَمَا هُوَ عَالِمٌ  
أَمَّا دَلَّ سَوَاهُمَا وَهُوَ الْحَالُ لَوْلَا عِلْمُ خَالِ عِلْمِهِ  
مَعَ عِلْمِهِ أَصْلُهُ أَمَّا الْأَوَاغِيَالُ الْأَصْلُ الْحَمْلُ  
مَعْلُومٌ الْعَامِلُ عَلَى مَعْلُومِ الْحَامِلِ كَمَا لَوْ

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]



محتررا وتسائله وهوامل كلهم غا طل لعدم  
 اداء عدم الحمل الى سوء وهم او افعال الخالص  
 والعلماء فاحملوا الا الاعتناء ومع الترمنا  
 لو علم عدم علمه هنا لا مع عدم عقله  
 الحرام لعدم العلم واولى ستراما لو علم عدم علمه  
 وهو مرتد ومثا ساوى لاراء واحال ذلك  
 كلها او ما علم صراط اذ اكلها وحرم عدم  
 اذ اكل حكم الله راسا والاولى اعلامك على  
 مدلولها محرر محتررا تسائله انما لا للعواد  
 حريه صور او عدم صو على احدها ما  
 لو علم عمومها راء العامل وحصر طاراه الحامل

محتررا وتسائله وهوامل كلهم غا طل لعدم  
 اداء عدم الحمل الى سوء وهم او افعال الخالص  
 والعلماء فاحملوا الا الاعتناء ومع الترمنا  
 لو علم عدم علمه هنا لا مع عدم عقله  
 الحرام لعدم العلم واولى ستراما لو علم عدم علمه  
 وهو مرتد ومثا ساوى لاراء واحال ذلك  
 كلها او ما علم صراط اذ اكلها وحرم عدم  
 اذ اكل حكم الله راسا والاولى اعلامك على  
 مدلولها محرر محتررا تسائله انما لا للعواد  
 حريه صور او عدم صو على احدها ما  
 لو علم عمومها راء العامل وحصر طاراه الحامل

انخفا فاما اي  
 علمه اجمالا مع  
 ابي بكر او المرحوم  
 عمن انما تعلم  
 من شخصه  
 وبنها سنه  
 ما لو علمه  
 فذلك لا يجمع  
 الا حيا على  
 الا سنان الحكيم  
 طيق الا عدم

مع فضول  
 من افاض  
 في علمه  
 من افاض  
 من افاض

ولا الوافى على  
 والاولى الا على  
 لفظة الاضاري قد  
 لفظة الاضاري قد  
 لفظة الاضاري قد



وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَسَرَّ الْعُسْرَ عَنْهُمْ وَكَلَّمَ الْعُلَمَاءَ وَعَلَّمَهُمْ وَعَدَّ لَهُمُ  
لِلدَّلَامِ امْتَارًا وَارَاءَ كُلِّ الْعِلْمَاءِ مَا صَحَّ دُعَاؤُهَا  
وَكَلَّمَ أَعْلَامَ دَالٍ عَلَى مَا سَوَاءَ وَعَلَّمَهُمْ لَا اسْلَمَ  
وَلَا امْتَارًا لِلْمَوْلَى وَلَا الْحِلَّ وَالْحَالِ مَا عِلْمُ آخِرِ  
كَلَامِهِ وَهَسَالِمُ عَمَّا أورد العالم المفاصل أهل  
الهدى وهو عدم السر من الحمل مع عموه الأدا  
على ما حردوه وخرده وهو الأديسا أما الأدا  
أو العمو ما دل على الأصل لما هو أصل وتعد  
مسلكهم العمل كما راه العالم ولو مع علمهم  
عدم عمله كما دأب وعدم أهال الأمور لولا  
الحل مسلم أما الامهات أرمدا كل مورد وأهل

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ  
بِأَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ يَكْفُرُ



لما لو علم عدم علمه ولو مع عدم ادعاء عدم العلم  
 الا الى امر ومعه الامر الى حر وملك ما دل على  
 الصح اما ما اواه هو عدم الحمل والحال ما حتر كما حتر  
 ولو صلى على المسلم المرحوم وعلم عدم علمه وعقد  
 علمه اذ ذاك الحكم على كل حال الاحمل وعلى العالم  
 اذ اء العمل كما علم واحد بهما ما لولا علم علمه و  
 عدمه وملك ما دل على الحمل مع عدم عاصلا  
**جاء** مره فاذ لك على مدلول الصح للامور  
 واحتره مؤكدا لكل امر على ما هو كمال معرو  
 على حده كمال العسكر كمال وكمال الخاد كمال  
 سواء كمال لكل واحد ملك لما هو حاله وحده ولو

لا يجوز ان يكون العلم بعدم العلم  
 الا بالامر ومعه الامر الى حر وملك  
 ما دل على الصح اما ما اواه هو عدم  
 الحمل والحال ما حتر كما حتر  
 ولو صلى على المسلم المرحوم وعلم  
 عدم علمه وعقد علمه اذ ذاك الحكم  
 على كل حال الاحمل وعلى العالم  
 اذ اء العمل كما علم واحد بهما ما  
 لولا علم علمه وعدمه وملك ما دل  
 على الحمل مع عدم عاصلا  
**جاء** مره فاذ لك على مدلول الصح  
 للامور واحتره مؤكدا لكل امر على  
 ما هو كمال معرو على حده كمال  
 العسكر كمال وكمال الخاد كمال  
 سواء كمال لكل واحد ملك لما هو  
 حاله وحده ولو



احوال على أحد الا خاد الورود على شرطه الا اذا  
 ما صادف كماله كماله وكما ان الماء الوارد على  
 هو الصلوح للحسن السمع مع مرور مد وعده  
 حالا ما صادف كماله الا لو علم حالا عدم الوصول  
 ولو مع المروء والطول وعلى ما حرروا ملك  
 ملكه سلما وادعى احد فقام ورحله وعده  
 مال السلم والوصول وذاته اصل الصبح فادك  
 على رده واعلمد لوله هو الصلوح وهو امر  
 معلوم ولو مع عدم الاصل والحال معدوم  
 ما حرره من المسالك على ما حكاه العالم المتفهم  
 الموسر به المحرر على الرسائل وهو قد الاصل

في هذا المتن  
 ما صادف كماله  
 كماله وكما ان  
 الماء الوارد  
 على هو الصلوح  
 للحسن السمع  
 مع مرور مد  
 وعده حالا  
 ما صادف  
 كماله الا لو  
 علم حالا  
 عدم الوصول  
 ولو مع  
 المروء  
 والطول  
 وعلى ما  
 حرروا ملك  
 ملكه سلما  
 وادعى احد  
 فقام ورحله  
 وعده مال  
 السلم والوصول  
 وذاته اصل  
 الصبح فادك  
 على رده  
 واعلمد لوله  
 هو الصلوح  
 وهو امر  
 معلوم  
 ولو مع عدم  
 الاصل والحال  
 معدوم ما  
 حرره من  
 المسالك على  
 ما حكاه  
 العالم المتفهم  
 الموسر به  
 المحرر على  
 الرسائل  
 وهو قد الاصل

في هذا المتن  
 ما صادف كماله  
 كماله وكما ان  
 الماء الوارد  
 على هو الصلوح  
 للحسن السمع  
 مع مرور مد  
 وعده حالا  
 ما صادف  
 كماله الا لو  
 علم حالا  
 عدم الوصول  
 ولو مع  
 المروء  
 والطول  
 وعلى ما  
 حرروا ملك  
 ملكه سلما  
 وادعى احد  
 فقام ورحله  
 وعده مال  
 السلم والوصول  
 وذاته اصل  
 الصبح فادك  
 على رده  
 واعلمد لوله  
 هو الصلوح  
 وهو امر  
 معلوم  
 ولو مع عدم  
 الاصل والحال  
 معدوم ما  
 حرره من  
 المسالك على  
 ما حكاه  
 العالم المتفهم  
 الموسر به  
 المحرر على  
 الرسائل  
 وهو قد الاصل



١٤٠

عَدَمَ اعْطَاءِ مَالِ السَّلَامِ وَمَحَلَّهُ مَوْضِعُ اَصْلِ عَدَمِ  
هَدْمِ مَحَلِّ السَّلَامِ وَالْوَكُولُ عَلَى اَصْلِ الصَّحِيحِ وَوَدَّ  
وَالشَّالِمُ هُوَ وَوَدَّ اعْطَاءَ مَالِ السَّلَامِ مَوْضِعُ اَصْلِ  
الصَّحِيحِ وَلَوْ صَحَّ اعْطَاءُ الْمَالِ مَحَلَّ الْكَلَامِ لَا اَصْلَ  
وَعَلِمَ مِمَّا حُرِّجَ عَنْ مَالِ الْوَحْلِ عَمْرٍو عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَاحُ  
مَالٍ اَوْ دَعَاهُ اِلَى مُحَمَّدٍ فَقَدْ لَدَّ عَمْرٍو وَلَقَدْ صَلَاحُ  
مَعْنَاهُ وَعَطْلُهُ لَوْ رُوِيَ مَعَ هَدْمِ الْاِحْلَالِ وَرَدُّ  
مُحَمَّدٍ رَدَّ عَمْرٍو اِلَى الْعَدْلِ وَرَأَى الصَّحِيحَ وَعَطْلُ  
الْعَدْلِ وَعَلِمَ عَدَمُ الْحَاصِلِ لَا اَصْلَ الصَّحِيحِ لِلْاِحْلَالِ  
وَالْعَدْلِ لَكَا حَكْمًا مَحْرُورًا سَائِلَةً وَلَوْ رَدَّ عَمْرٍو  
الْمَعْلُومَ عَدَمَ دَعْوَاهُ اَعْمَالِ الْاَصْلِ طَعْمًا مَعًا

[illegible]

فقط وانه لا فائده را بعد تصدیق بر این و ادبی در حق او  
علی الصلوة و انه لا فائده را بعد تصدیق بر این و ادبی در حق او



وَمَصَحُّ الْأَحْلَالِ مَا صَلَحَ لِإِصْلَاحِ الصَّالِحِ وَأَهْلٍ  
لَهُ مَعَ عَدَمِ حُلُولِ الْعُدُولِ لَا عَلَى كُلِّ خَالٍ وَمَصَحُّ  
الْعُدُولِ مَا صَلَحَ لِأَهْلِ الصَّالِحِ وَأَهْلٍ لَهُ مَعَ وَرُودِ  
وِزَاءِ الْأَحْلَالِ وَوَصْلِهِ مَعَهُ لَا عَلَى كُلِّ خَالٍ وَكَانَ  
لَا خَاصِلَ لِلْأَصْلِ وَالْأَحْمَرِ مَغْلُومٌ وَلِلْعَالَمِ الْمَعْنَى  
أَهْلُ الْهَرَمِ وَكَلَامٌ مَطْوَلٌ خَاصِلُهُ دَعْوَى الْعَطَلِ  
وَأَسَاءَ الْعُدُولِ وَرُودِ الصَّالِحِ وَمَا هُوَ أَهْلُ الْأَمْرِ  
وَالْأَجْنَلِ وَكَانَ عَلَى جَمْلِهِ عَلَى مَا صَلَحَ أَمَّا الْأَخَاصِلُ  
لِلْأَصْلِ الْمَاهُومِ الْمَاهُومُ وَمَوْلِدُهُ وَاصْلِحِ الصَّالِحِ وَلَمْ  
أَدْرَسْتَ الْكَلَامَ الْأَمَارَ وَمَسْلَهُ اللَّهُ وَمَا أَرَاهُ  
مَصْلِحًا وَعَلَى الْمَحْصَلِ أَعْمَالُ الْوَسْعِ عَامَّةً

بذلك والوجه في ذلك  
ان صبح الاذن بصلح  
عليه صلواته كان  
انفاذه وكان بصلح  
مع عدم تحلل الرجوع  
ومع الرجوع كان  
لا بطلان الصلح  
وقع بعد الاذن  
لا سطر ولا بعد  
للاصل فان  
التأخير يعلو  
الخاص في بطلان  
جائده دعوى بطلان  
الراسي للرجوع  
بعد اصلاح  
في بطلان  
انزاع الفاعل  
تثبت صدق

الاهل المهر وكلام مطول خاسله دعوى العطل  
واساء العدول وروا الصلح وما هو اهل الامر  
والاجنل وكان على جملة على ما صلح اما الاخا صل  
للاصل لما هو الماهوم مولد وهو اصلح الصلح ولم  
ادرس الكلام الامار ومسله الله وما اراه  
مصلحا وعلى المحصل اعمال الوسع عام

الاهل المهر وكلام مطول خاسله دعوى العطل  
واساء العدول وروا الصلح وما هو اهل الامر  
والاجنل وكان على جملة على ما صلح اما الاخا صل  
للاصل لما هو الماهوم مولد وهو اصلح الصلح ولم  
ادرس الكلام الامار ومسله الله وما اراه  
مصلحا وعلى المحصل اعمال الوسع عام



مدلول الدلائل على عمل المسلم المسلم صحتها  
أما على الصريح لا ينهض دعوى المسلم لو ادعى  
الصحة والعمل معا وعلى ما لم يصرح به كعلماء  
دعوى العامة لما سواه ما طهره وما إذا ما لا مع  
العدالة للقيام لعلمهم أصل علمه ما إذا  
مع العلم لا يحمل لعدم التمسك بالعدم عموم  
الدلائل كما هو المحمود وإن سلم عدم التمسك  
بالعلم المدعى كما قرره في الرسائل وما  
سلك سلك الجمهور وأصلح الأمر كما هو  
على غاصر الظاهر علمه محمول على الصريح لما هو  
مسلك الجمهور لا لما هو ولعدم ما ذكر

قولنا جانا الله  
 يدلول على صفات الله  
 من فعل المفعول  
 اجبالا على  
 الايات  
 العلم  
 يات  
 لانهم  
 لما عدم  
 الصدوق  
 عموم  
 المشوق  
 وهو  
 قوله  
 اصل  
 انه  
 يفعل

منه إلى الله وإلى الله أي إلى غير ذلك وهو الحشر إلى الله تعالى لهم من صومهم لأن الله في ربيته والله والربيب

مجلسه الفاضله مع افاضاء النعماني على



على ما عمل به هو على الصنع احرز مع اعمال  
 الاصل الاقل الامر معلوم لما هو معلوم له  
 والاقل مولده محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله الى الحاكم ما سمع واصل الصنع  
 زال على عدم حل طرح احكام الصنع المصنع كما مر  
 وهل الامر سار الى ما سئل احكام الصنع ام لا  
 على الاقل لو حصر المضاعف خال الصنع ملكا  
 الحكم هو المحصر لا اصل الصنع والا الحكم مدلول  
 كلام محصر التمسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال احرز لو عول على اصل الصنع لما هو مولد  
 ولو كثر الحكم المعبر على مؤذاه كالعقد المعقد

على ما عمل به هو على الصنع احرز مع اعمال  
 الاصل الاقل الامر معلوم لما هو معلوم له  
 والاقل مولده محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله الى الحاكم ما سمع واصل الصنع  
 زال على عدم حل طرح احكام الصنع المصنع كما مر  
 وهل الامر سار الى ما سئل احكام الصنع ام لا  
 على الاقل لو حصر المضاعف خال الصنع ملكا  
 الحكم هو المحصر لا اصل الصنع والا الحكم مدلول  
 كلام محصر التمسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال احرز لو عول على اصل الصنع لما هو مولد  
 ولو كثر الحكم المعبر على مؤذاه كالعقد المعقد

على ما عمل به هو على الصنع احرز مع اعمال  
 الاصل الاقل الامر معلوم لما هو معلوم له  
 والاقل مولده محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله الى الحاكم ما سمع واصل الصنع  
 زال على عدم حل طرح احكام الصنع المصنع كما مر  
 وهل الامر سار الى ما سئل احكام الصنع ام لا  
 على الاقل لو حصر المضاعف خال الصنع ملكا  
 الحكم هو المحصر لا اصل الصنع والا الحكم مدلول  
 كلام محصر التمسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال احرز لو عول على اصل الصنع لما هو مولد  
 ولو كثر الحكم المعبر على مؤذاه كالعقد المعقد



حاله كماله الأمر سنا ولو مع الوستائطا كما  
 هو حال العلم ولو عقول لما هو حكم الموت والموت  
 ما حكم لما هو مولد للو كوال أصل ما سري لعلم  
 فادله وكلامه ذاك على عدم حمل طرق احكامها  
 المنصحة ووصوله الى العلم الذال على الحضر المتبادر  
 ما هو حكم ولو عقول لما هو حكم الموت اما علم  
 عدم ستر احكامه الا آدائه الى الوكوال الا  
 مردد وعلى العالم الاعمال الوسع لادراك كم عدد  
 الدلائل وما اراه هو عدم العقول بعد ما دل  
 على العمول لا ما دل على عدم العمول وعدم العلم  
 محصل للمراد كل ما علم معلوم اما ادراك حال

شبيهة بتفكير  
 بانسان لو كان  
 كما في اركان  
 للتعبه  
 عليه من  
 حتى لما  
 الموت  
 راس على  
 من قريب  
 بوجه الى  
 المتفانية  
 الصلح  
 انصاف  
 ولو اقم  
 علم انه لا  
 الا افاد  
 من الشبان  
 التجديد  
 ولان الادله  
 شربان  
 للدليل على  
 كاف لنا  
 افهم الموارد



الموارد وحصول الوسط وعدمه عسرا وادى  
 حكمها واحدا عموما وعدمها واحدا حكما  
 واحدا كما لو صوِّح لغيره وما علم هل صوِّح على ملا  
 معهود او على ما اختلف ملكه كالمسكر في الرضا  
 اذ عي حصول الوسط لو ما عدا ملكه المعهود ملكه  
 وكما لو لا علم هل مورد الصلح الحر او المملوك للعالم  
 المعاصر لموسى اذ عي عمل الكل على عدا ملكه  
 مملوكا له لا صلح العمل وعدمه مملوكا  
 وادى امرهما واخذوا واحدا مع الامر على المسلك  
 المجهول عند الوكيل على اصل الصلح عموما  
 وكل من ادرك الال على مذلوله كما دل مع

تنبيه  
 الموارد ومواقع  
 و عدمه  
 مواقع حكمها  
 السريان  
 بالانحاء  
 عمود  
 من اعيان  
 شيخنا  
 يحصل  
 والى ما اذ  
 وقع على  
 الفاضل  
 كما عي  
 عبد المصالح  
 مع عدم  
 كمن لا فرق  
 الامر على  
 بحجة  
 ولا يبين  
 بتقدير  
 وعدمه  
 بالاجماع



الوسط او عمل العلماء ولولا الح الوسط ممكن

هل مدرك الأصل كلام المولى لما هو والوكيل

العالم المعاصر الموسوعي منى لا قبله ورائه

عنه ما عذاه مدلول كلام العلماء على ما هو

اللائح آخر الامر له احوال المذرا ما هو الوكيل

لما هو وكون واحد هو الحمل معاول له كما لو اولد

الموردون ولا يحكمكم أحدكم في العلم وهو معه

ما عومل معه واما كلام المولى لما هو كلام

المولى كاسر الحمل على الصبح ولو مع عدم علمك

علم الغامل حكم المورد وعده اوداك الحكم

٥٦

هذا الكتاب  
في الفقه  
الشافعي  
المجلد الثاني

وكتبه الشيخ  
الحاج الميرزا محمد باقر  
القمي في شهر ربيع الأول سنة  
١٢٩٠ هـ



كما هو ولو متع على الحكم وأما كلام المولى لما  
 هو مولد الموكول لأنما هو مولى عن كماله على  
 الصبح لو علم مسلم عملا وعلم ادراكه حكم الله كما  
 هو وما علم الصبح وعمل السماع وأما الاحكام  
 اعلاها عمل مناسق أهل الاسلام لو ولد  
 وكول الحكماء حاله معلوم هو كالعالم معقول وهو حال  
 اولاد أهل الاسلام مع وصوهم إلى العلم ومع  
 عدم الوكول المحكم كلام الله والمعضوماء دلا  
 على الحمل مسلم كما هو حال اولاد أهل الاسلام  
 وهم الامور الامر والأمر مداره ولو علموما  
 ولكل عصر حال ومصرطور وعمل العلماء

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان الله تعالى قد جعل العلم  
 من جملة نعمه العظيمة على عباده  
 الذين آمنوا به واتباعوا ما  
 أنزل من ربه من الوحي  
 والكتاب والسنن والآثار  
 التي هي دلائل على حقيقته  
 وتوحيده وعبادته  
 والحمد لله رب العالمين



مسلم آخره ولو لأجل عمل أهل الإسلام على الصريح  
لحل عملهم لأجل أن الله أعلم كما هو أراهم ويحضر  
الرسائل على ما ادعاه المعلم ادعى عملهم على  
مصلحة عمل أولاد الإسلام لو علم له ما صح وبراءة على  
كأعظاته ويحضر إصلاح ورواها على  
على الأصل مستم وهو وارد على أصل عبد الحكم  
لعدم المورد والمورد له معه وكلام العادل وما  
له حالها حكم على كل حال كل ما حرم معلوم  
وله مع الأصل الدال على الحال الأولى صوكمالو  
صليح غير ما لا وادعى المصالح لعدم وصوله  
حال الصليح إلى الحكم أصل الصليح حاكم على الأصل

الحمد لله

١٧١  
 مسلم آخره ولو لاجل عمل أهل الاسلام على الصلح  
 لحل عملهم لإحلال الله العمل كما هو أراهم وتحشد  
 الرسائل على ما ادعاه المعلم ادعى عملهم على  
 مصحح عمل اولاد الاسلام لو علم له ما صنع وفاء على  
 كاعطائه وحضر اضلاح وروايتنا  
 على الاصل مستلم وهو وارد على اصل عمل الحكم  
 لعدم المورد والمورد له معه وكلام العادل وما  
 له حاله حاكم على كل حال كل ما حرر معلوم  
 وله مع الاصل الدال على الحال الاقل صوكمالو  
 صلح غير ما لا وادعى المصالح لعدم وصوله  
 حال الصلح الى الحكم اصل المصالح حاكم على الاصل



الدال على ملك واحد ماله كما هو حال حال  
 عدم الصلح لعدم علمك بملكك كل واحد  
 ماله لا لعدم علمك بالصلح وهو موافق أصل  
 الصلح الأمر معلوم حكما كما هو حال على الأصل  
 الأقل حال عدم الصلح الدال على عدم حل كل  
 كمال ماله وهو موافق أصل عدم وصوله إلى  
 العلم على كل حال ولو مع عدم ستر لعدم علمك  
 الحال لا لعدم علمك وصوله إلى العلم وهو  
 مولد الأول وستره عدم السلم له لولاه الأمر  
 لها حصر حد وعطل سائر الموارد مع عدم  
 الحصر لها لا ما عده المعلم ستر على ما هي عليه

تنبيهات  
 عدم الصلح وعدم العلم  
 لا سبب في ذلك  
 كل واحد ماله لا لعدم  
 الصلح وهو موافق أصل  
 العلم على كل حال ولو مع  
 عدم ستر لعدم علمك  
 الحال لا لعدم علمك  
 وصوله إلى العلم وهو  
 مولد الأول وستره عدم  
 السلم له لولاه الأمر  
 لها حصر حد وعطل سائر  
 الموارد مع عدم الحصر  
 لها لا ما عده المعلم ستر  
 على ما هي عليه



محتررا للرسائل عظم الله سرهما وهو عدم مدلول  
 لأصل عدم وصول العلم لعدم وصول العلم  
 لعدم وصوله لا وروى عن علي الوصل  
 الصحيح على الوصل وما حدثها مصانفا  
 لما سواها والأمر ما علم وهو مصانف لأصل الصحيح  
 لودل على صمد العاطل وهو عاقل وهو عاقل  
 على ما رواه لعدم مدلول لأصل عدم الوصول  
 لعدم صمد ما حول الحلال لا وقد عدم  
 مدلول لأصل القبح الأصده والخاص لأصل  
 ما خزن كما لا أسلم ما آخره على ما هو حاصل  
 المراد لو أورد الأصل عدم الوصول على صمد

مستوفى من  
 استناده وهو أن لا معنى  
 عدم الوصول إلى البين  
 البين لولا ما دل على البين  
 وظاهر أن اتفاقه على  
 فلا يكون أصلا  
 البين سره كمثل  
 للآخر والامر ما علم  
 عدم الوصول  
 على ما رواه أن لا  
 أصلا لعدم الوصول  
 صدور المفيد  
 دعوى عدم المعنى  
 أسلم ما آخره  
 فان قلت أصلا عدم  
 فان قلت أصلا عدم  
 بل على صدور  
 بانف اتفاقه على  
 بانف فكل شئها  
 اتفاقه على عدم  
 البين



العهد والمصدقا وصل واصل الصبح على  
 الصدور والمصدور وصل وكل مضام لما سواه  
 مسلما اذنه اصل الصبح دل على امر حكما الصبح  
 ولو مع عدم الوصول لا الوصول واخر ما حرر  
 مسلم امالك طور سواه حصل للمرامد لا اصل  
 عدم الوصول على عطل العهد المعهود الصادق  
 لولا املا عطل عهد ما سواه الواصل الحكم  
 احدا حكام عند وصوله وهو عاقل واصل الصبح  
 على الصبح وعدم العطل كما استلم عدم الحاصل  
 اعتادها مع املا لما سواه الما هو من العهد  
 كما هو مورد الرضا بل العهد عطل الاملا لا

تميزت  
 البسوخ لا البدع  
 اقول ما ذكره السيد  
 اجراء الاصل  
 للمقصود  
 لا يتبدل اصل  
 البسوخ على بطون  
 المعهود الصادرة  
 ذاك لما عطل  
 عقد غير البالغ  
 عدم البسوخ على  
 تدل القاعده  
 وعدم السطكان  
 لا استلم عدم  
 في اصل العهد  
 لا خلاف  
 كما هو  
 مستلزم  
 لما يصح من البالغ  
 لما يصح من غير البالغ  
 ومن واحد  
 غير الاخر



اصده الواصل لما اصده ما سوا الواصل وكل  
 واحد من سوا ما سوا وقر بالمعلم فاما حاصله  
 ما اخررتوا ورد الصدد واسا احدا حادما  
 لا اصده الواصل قصده والمصدقا سوه  
 الواصل احدا حادما رده العبد عكس المحصول حكم  
 كل واحد عكس ما سواه ولو صح الكلام صح حمل  
 العدم على المحصول <sup>ال</sup>مستلزم وهو معلوم العطل <sup>ال</sup>حذر  
 ما اصده ما سوا الواصل احدا لا حاد وكل  
 عكس المحصول مستلزم اما هو حال المحصول كل امر متحقق  
 عدا لا عدم اخر سواه وعدم صح حمل العدم على  
 المحصول قل الكلام هو مستلزم لو حمل العدم واسا

لا فخر في عدمه  
 في نظام الاشكال عليه  
 ان ان قلت عدمه من  
 احد افراد عدمه من  
 البائع وصدور من  
 ايضا من احد الافراد  
 العبد نقض لا فخر  
 واحد نقض حمل العدم  
 ما ذكره في محله  
 الوجود وهو محذور  
 في قولنا ان المحذور  
 في احد الافراد  
 من ان العدم مستلزم  
 مستلزم انما هو عدم  
 الوجود على وجه  
 غير ذلك واما عدم  
 على الوجود فهو اول الكلام  
 هو مستلزم حمل العدم  
 وبيان الاضافات  
 عدمه من احد الافراد  
 ان لونه عدمه حال الوجود  
 وحقا منه



هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة  
 لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحط  
 ١٢٤

لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحط  
**الكلام** محمول على العدد و كـ  
 الخا و على مدلوله لا الشهود اذ انه لداع الى  
 صدق اصل الكلام ولو مع عدم وكوله على  
 مدلوله وكل واحد اخر مستلزم وعمل اهل الا  
 والا مضاعف على موذاه ولو مع عدم اصل الصبح  
 كما هو محتمل الكلام وهل كلامه محمول على ما  
 هو معلوم عام لا الاقل هو المحمول على  
 حمل الاعمال على الصبح وعدم الحمل على السوء  
 وعدوله عما هو معلوم منه سوء ذلك اعمال  
 كل حكم هو معلول معلومته على ما عدم معلو

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة  
 لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحط  
 ١٢٤



انا رسول الله  
 على كل حال  
 (والمؤمنون  
 الذين آمنوا  
 بالله ورسوله  
 من قبل ان  
 ينزلنا  
 هذا القرآن  
 انهم كانوا  
 على شاكلتي  
 هذا القرآن  
 في كل حال  
 انا رسول الله

ولو وقع علمك عند وصوله الى ما هو معلوم

الله على كل حال وما اذنا احد وقاعلم علم

حال الموال امرها الاضد

محمد مهتد ما صار عطل

لا عيب مكد رولا مثل الاعمال

وسعاهو هورا احل واهل

رسول الله تمامول اميل

عام العمل مع ما جوا الطومان

الهمة الله لعله سئل

على الاصح عمل المسلم حبل

الله اوله لو علم سوء عمل

انما كان الامر على حاله  
 فلو علم على ما هو معلوم  
 مع عبد الرسالة الى الله

انه وقد سلم  
 على الاصح عمل  
 فان الله اوله

احل على الله  
 مع اهل بيته  
 انفسهم فانهم اوله

انما كان العمل في الواقع  
 ايضا ولا يخفى ما في ذلك  
 الاخير من النقطه فان  
 صوره عن النقطه فان  
 الاول بيان ان العمل في



كتاب  
البيان

٢ والمنقوط

١٤٨

لقد مرر مصنف فلان من هذا الباب وخانير بك عت  
التي تارة في محول في ميدان الغيرة انما المراد من الضعف  
والهبط ويصوب على اسقاط كل ما هو البهر من المعنى  
كما يشهد لك هذه الرسالة التي تفتيها التي اعاني  
عند الامكان من الصنع البديع والطور المنيع <sup>الذي</sup>  
افاد بمشابهة من افاد من التحقيق الوقوع والتدقيق  
الرفيع ولعمري ان هذا الترتيب من ترك لفظ الصحت <sup>الكلمة</sup>  
واما انما يتبعها نكاحا وهذا السمي والولي مما بعد  
المنقوط مرافعا لكون الباء في الاول والوسط منقوطا  
كاه شاهد على السلطنة الباهرة والقدرة العاقلة <sup>اقول</sup>  
شهاد بالافادير وحيد مرة الاخضر محمد الحسيني



۹۵۴۳



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران